_ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة : دار الكتاب العربي – بيروت .

_ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (ت: ٦٧٦هـ): دار إحياء التراث العربي – بيروت, ط: الثانية، ١٣٩٢

_ المنهج المقترح لفهم المصطلح,, المؤلف: حاتم بن عارف الشريف العوني: دار الهجرة، الرياض, ط: الأولى، ١٤١٦ .

_ الموسوعة الفقهية الكويتية, صادرة عن: وزارة الأوقاف– الكويت .

موقف الطَّاهر بن عاشور
من العطف بين الخبر والإنشاء
في القرآن الكريم

إعداد

دكتور / ياسر أحمد مرسي محمد سطوحي

مدرس التفسير وعلوم القرآن بكلية أصول الدين بالقاهرة.

موقف الطَّاهر بن عاشور من العطف بين الخبر والإنشاء في القرآن الكريم

ياسر أحمد مرسي محمد سطوحي

قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية أصول الدين ، جامعة الأزهر ،القاهرة،مصر.

البريد الإلكتروني: YasserStouhy.11@azhar.edu.eg

الملخص:

ذهب جمهور البلاغيين والنحاة وتبعهم جمهور المفسرين إلى منع العطف بين الجملة الخبرية والجملة الإنشائية؛ لما بينهما من تباينٍ تامٍّ، ورأى الشيخ محمد الطاهر بن عاشور جواز هذا النوع من العطف، مخالفًا في تفسيره رأى الجمهور، مدللًا على رأيه ببعض الأدلة، ومستشهدًا له ببعض الأمثلة، فجاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على الرأيين في المسألة، وتنظر في أدلتهما، وترجح الرأي الذي يتفق وجزالة سياق النظم الشريف، وترى هل وُفِّق الشيخ ابن عاشور في نقده وردِّه لرأي جمهور البلاغيين والمفسرين المانعين العطف بين الخبر والإنشاء في القرآن الكريم، أو أنَّه قد جانبه الصواب الذى كان من الأولى أن تُحمل عليه الآية الكريمة؟وقد تكوَّن البحث من مقدمةٍ، وتمهيدٍ، ومبحثين:المبحث الأول: يتضمن عطف الخبر على الإنشاء وعكسه بين الجمهور والطاهر بن عاشور، والمبحث الثاني: يتضمن دراسة لبعض مواضع عطف الخبر على الإنشاء وعكسه في التحرير والتنوير (دراسة تطبيقية)، وخاتمةٍ: فيها أهم ما توصل إليه هذا البحث من نتائج، وبعض المقترحات، وأهم المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

الكلمات المفتاحية: العطف، الخبر، الإنشاء، الجمهور، الطاهر بن عاشور.

The attitude of Al-Tahir Bin Ashour of the kindness between news and construction in the Holy Quran

Yasser Ahmed Morsi Mohamed Sattouhi
Department of Interpretation and Qur'anic Sciences, Faculty of Religious Origins, Al-Azhar University, Cairo, Egypt.
E-mail: YasserStouhy.11@azhar.edu.eg

Abstract:
The audience of the rhetorical and sculptors and followed by the audience of interpreters went to prevent the sympathy between the news and the structural sentence, because of the complete contrast between them, and saw Sheikh Mohammed Taher bin Ashour the possibility of this kind of kindness, contrary in his interpretation the opinion of the public, indicating his opinion with some evidence, and citing some examples, This study came to shed light on the two opinions on the issue, and considers their evidence, and the opinion that is consistent with the context of the honorable regimes, and sees whether Sheikh Ibn Ashour agreed in his criticism and response to the opinion of the public of the rhetorical and interpreters who are preventing the sympathy between the news and the creation in the Holy Quran, or that he may His right side, which was the first to be carried the holy verse?The research consisted of an introduction, a preface, and two papers: the first: the kind of news on the creation and its reflection between the public and Taher Bin Ashour, and the second: includes a study of some of the places of kindness of the news on creation and its reflection in editing and enlightenment (applied study), and conclusion: the most important findings of this research, some proposals, the most important sources and references, and the index of topics.

Keywords: Kindness, News, Creation, Public, Taher Bin Ashour.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين سيدنا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين. وبعد؛

فإنَّ من أعلام المفسِّرين المتأخِّرين زمانًا المتقدِّمين رتبةً الذين تعددت مواهبهم، وتنوعت مشاربهم، وعُرفوا بغزارة العلم، ودقة الفهم، وعمق الفكرة، وثقوب النظرة، ورسوخ القدم، وعلو الكعب في شتى الفنون ومختلف العلوم: الشيخ العلَّامة والبحر الفهَّامة محمد الطَّاهر بن عاشور – طيَّب الله ثراه – الذي أسهم بقسطٍ وافرٍ، ونصيبٍ كبيرٍ في الكشف عن مظاهر الإعجاز القرآني، والعناية بإظهار أسراره والوقوف على دقائقه، وذلك من خلال تفسيره القيِّم **(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد في تفسير الكتاب المجيد)** المشهور بـ **(التحرير والتنوير)**، وقد لفت نظري وجذب انتباهي أثناء مطالعتي ودراستي لتفسيره: خوضه غمار مسألة دقيقةٍ من مسائل علم البلاغة – ألا وهي مسألة عطف الخبر على الإنشاء، والإنشاء على الخبر– التي ثبت فيها الرأي، وتجمد الفكر منذ أمدٍ بعيدٍ، فرأيتُ الطاهر بن عاشور يخالف فيها رأي الجمهور، غير آبهٍ بما ذهبوا إليه، وغير مسلِّمٍ بما اعتمدوا في مذهبهم عليه، مدلِّلًا على رأيه بالأدلة الناصعة الصَّحيحة، والأمثلة القرآنية الصَّريحة، ولمَّا كانت هذه المسألة متصلةً بالتفسير، ولها أثرٌ بيِّنٌ على المعنى، قمتُ – في هذا البحث – بدراستها ومناقشتها رغبةً منِّي في بيان سبب مخالفة الطاهر بن عاشور لجمهور البلاغيين والمفسرين في هذه المسألة، والوقوف على أثرها في الكشف عن دقائق التفسير، وتذوق الإعجاز القرآني، مُبديًا الرأي – بما يسَّر الله لي– فيما انتهى إليه الشيخ الطاهر، هل وُفِّق في نقده وردِّه لرأي الجمهور، أو أنَّه قد جانبه الصواب ؟

وغنيٌّ عن البيان أنَّ أمثال هذه المسائل البلاغية الدقيقة تصرخ في وجوه المفسرين لتؤكِّد لهم عميق الصلة بين علم البلاغة والتفسير، وكأنِّي بها تُنادي عليهم قائلةً: لن يدرك المفسر دقائق التفسير، ولن يتذوق جمال الإعجاز القرآني إلا من خلال علم البلاغة، كما أنَّها تؤكِّد على أنَّ عطاءات القرآن لا تنقضي، وفيوضاته لا تنتهي، وأنَّ كلَّ جيلٍ قرآنيٍّ له حظه ونصيبه منها، كما أنَّ أمثال هذه الاستدراكات من العلماء بعضهم على بعض لا تُنقص من أقدارهم وفضلهم، ولا تحطُّ من مكانتهم ومنزلتهم، ولا تقدح في علمهم وفقههم، فقد كانت غايتهم منها: حفظ العلم وصيانته، ومن حكمة الله – سبحانه – أن جعل من بركة أهل العلم الإفادة من صوابهم وخطأهم، فرحمهم الله رحمةً واسعةً، وجزاهم عن العلم وأهله خير الجزاء، ونفعنا بعلومهم في الدارين.

أسباب اختياري هذا الموضوع:

وقد وقع اختياري على هذا الموضوع للأسباب الآتية:

(١) القيمة العلمية لكتاب (التحرير والتنوير) للطاهر بن عاشور حيث حوى بين دفتيه كثيرًا من القواعد المتعلقة بتفسير القرآن الكريم وأصوله، لا سيما القواعد المتصلة بالدرس البلاغي، وإظهار بلاغة القرآن وبيان إعجازه.

(٢) إلقاء الضوء على علَم فذّ من أعلام المفسرين – أعني الشيخ ابن عاشور – حتى ينال حقه من العناية بمؤلفاته، والتكريم لاسمه.

(٣) إبراز جانبٍ من جوانب الإعجاز البلاغي في القرآن، والعناية به والكشف عن معانيه، وبيان أسراره.

(٤) التأكيد على أهمية علم البلاغة كأداةٍ من أدوات المفسر، وآلةٍ من آلات تذوق الإعجاز القرآني، وبيان صلتها الوثيقة بالتفسير وأثرها في الكشف عن دقائقه، وذلك من خلال إبراز عناية الطاهر بن عاشور بالأسرار البلاغية وتطبيقها على الآيات القرآنية.

الدراسات السابقة:

لم يتناول أحدٌ – في حدود اطلاعي – موقف الطاهر بن عاشور في تفسيره من العطف بين الخبر والإنشاء في القرآن الكريم بالدراسة في بحثٍ مستقلٍ، غاية ما هنالك أنَّ الخلاف بين العلماء في جواز العطف بين الإنشاء والخبر قد ذُكر في بعض كتب النحو في باب العطف ككتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (١٤٢/٢ – ١٤٤)، كما ذُكر في كتب البلاغة في باب الفصل والوصل، وذكره السيوطي في الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٣٨٢) في (النَّوْع الثَّانِي وَالْأَرْبَعِينَ: فِي قَوَاعِدَ مُهِمَّةٍ يَحْتَاجُ الْمُفَسِّرُ إِلَى مَعْرِفَتِهَا)، كما أفرد رأي الجمهور وبيَّن مسالكهم وتأويلاتهم فيما ورد في القرآن الكريم من آياتٍ يدلُّ ظاهرها على جواز العطف بين الخبر والإنشاء الأستاذ الدكتور محمود توفيق سعد – حفظه الله– في بحثٍ مستقلٍ وسمه بـــ((مسالك العطف بين الإنشاء والخبر))، وقد أفدتُ منه في بحثي هذا.

ملامح المنهج الذي اتبعته في البحث:

وقد اتبعتُ في هذا البحث المنهج التكاملي (الاستقرائي – التحليلي – النقدي – المقارن)، وذلك لإبراز موقف كلٍّ من جمهور المفسرين والبلاغيين والطاهر بن عاشور من العطف بين الخبر والإنشاء في القرآن الكريم، ثم دراسة المسألة بما يجلي للقارئ الكريم محل النزاع فيها وبيان أدلة كلٍّ من

الفريقين، والسبب الذي لأجله خالف الطاهر بن عاشور رأي الجمهور، والمقارنة بين الرأيين من خلال ذكر أمثلةٍ تطبيقية، ثم إبداء الرأي ممَّا تيسَّر لي فيما انتهى إليه الشيخ ابن عاشور، هل وُفِّق في نقده وردِّه لرأي الجمهور، وتناسب رأيه لسياق النظم الشريف، أو أنَّه قد جانبه الصواب الذى كان من الأولى أن تُحمل عليه الآية الكريمة؟

هذا مجمل المنهج العلمي الذي سار عليه البحث، وأمَّا تفصيله فكان على النحو الآتي:

(١) عرضتُ رأي الجمهور وأدلتهم ومسالكهم فيما ورد في القرآن الكريم من العطف بين الخبر والإنشاء.

(٢) ذكرتُ رأي الطاهر بن عاشور في المسألة مشفوعًا بأدلته.

(٣) رجَّحتُ الرأي الذي انشرح له صدري واطمأنَّ له قلبي مؤيَّدًا بما ظهر لي من أدلة.

(٤) استعرضتُ كتاب (التحرير والتنوير)، وسجَّلتُ موقف الطاهر بن عاشور من الآيات التي عُطف فيها الخبر على الإنشاء، والإنشاء على الخبر.

(٥) صنَّفتُ تلك الآيات، فكانت على نوعين: مواضع عطف الخبر على الإنشاء، ومواضع عطف الإنشاء على الخبر.

(٦) اكتفيتُ بذكر أربعة مواضع لكلِّ نوعٍ، وقمتُ بدراستها دراسةً مقارنة، وهي ستدلُّ – لا محالة– على غيرها.

(٧) حرَّرتُ محل النزاع بين الجمهور والطاهر بن عاشور في كلِّ موضعٍ.

(٨) بيّنتُ الوجه الذي يتفق وجزالة النظم القرآني الجليل، ويتناسب وسياقه الشريف في كلِّ موضعٍ مؤيَّدًا بالدليل.

(٩) ذكرتُ أقوال العلماء بالنقل الحرفي، إذا كانت نصوصها دقيقة مع القيام بالتحقيق والتعليق عليها إن كان هناك ما يقتضي ذلك، واستنباط أهم الأفكار التي يمكن استنتاجها منها في ذلك الموضوع.

(١٠) عزوتُ كل قولٍ إلى قائله، والتأكد من صحة نسبته له، مع ذكر وروده في مظآنه كلما أمكن ذلك.

(١١) بيَّنتُ معاني بعض الألفاظ الغامضة، وذلك بالرجوع إلى المعاجم المعتمدة، وكتب التعريفات، وذكرتُها في الهامش.

محتويات الرسالة:

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقوم على خطة علمية تقوم على تقسيمه إلى مقدمةٍ، وتمهيدٍ، ومبحثين، وخاتمة.

أمَّا المقدمة ففيها بيان أسباب اختياري هذا الموضوع وأهدافه، وأهميته، والمنهج العلمي الذي سار عليه البحث، ورسم الخطة الفنية لهذا البحث.

وأمَّا التمهيد ففيه بيان أسباب عدم ذكري ترجمة للطاهر بن عاشور، والتعريف بتفسيره، وبمسائل العطف والخبر والإنشاء.

وأمَّا المبحث الأول: فتضمن عطف الخبر على الإنشاء وعكسه بين الجمهور والطاهر بن عاشور، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: رأي الجمهور وأدلته.

المطلب الثاني: رأي الطاهر بن عاشور وأدلته.

المطلب الثالث: الرأي المختار في المسألة.

المطلب الرابع: القائلون بجواز العطف بين الخبر والإنشاء قديمًا وحديثًا.

والمبحث الثاني: فتضمن دراسة لبعض مواضع عطف الخبر على الإنشاء وعكسه في التحرير والتنوير (دراسة تطبيقية)، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: من مواضع عطف الخبر على الإنشاء في التحرير والتنوير.

المطلب الثاني: من مواضع عطف الإنشاء على الخبر في التحرير والتنوير.

وأمَّا الخاتمة ففيها أهم ما توصل إليه هذا البحث من نتائج، وبعض المقترحات، وأهم المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وبعد، فهذا عملي في البحث، بذلتُ فيه – حسب ظنِّي– قصارى جهدي محاولةً للوصول به إلى المستوى المنشود، فإن تكن محاولتي هذه موفَّقةً فذلك من فضل الله عليَّ، وإكرامه لي، وإن تكن الأخرى، فمن رحمة الله – سبحانه – بالباحثين عن الحق والصواب أنَّه يُثيب المخطئ إذا اجتهد في إصابة الحق ففاته إدراكه، وحسبي أنِّي اجتهدتُ، والخيرَ قصدتُ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أُنيب، وصلى الله وسلم على سيدنا محمدٍ وعلي آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

الدكتور:

ياسر أحمد مرسي محمد سطوحي

مدرس التفسير وعلوم القرآن

بكلية أصول الدين بالقاهرة.

التمهيد

اقتضت طبيعة هذا البحث أن أُقدِّم بين يديه تمهيدًا أذكر فيه ترجمةً للشيخ الطاهر بن عاشور، والتعريف بكتابه **(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد في تفسير الكتاب المجيد)** المشهور بـ **(التحرير والتنوير)**، كما اقتضت أن أذكر تعريف العطف وأنواعه وأدواته، والخبر وأغراضه وأضربه، والإنشاء وأقسامه، والإنشاء الطلبي وأنواعه، لكنَّني ضربتُ عنها صفحًا لشهرتها بين طلاب العلم فضلًا عن شيوخه، ولكثرة الكاتبين فيها فقد كُتبت في ترجمة الطاهر ابن عاشور والتعريف بتفسيره عشرات – بل مئات – الرسائل العلمية التي خُصصت لدراسة النواحي العلمية المختلفة في تفسير التحرير والتنوير، كما أنَّ مسائل العطف والخبر والإنشاء لا يخلو منها كتابٌ من كتب النحو والبلاغة قديمًا وحديثًا؛ لهذا كلِّه رأيتُ أنَّ الكتابة في هذه الأمور ما هي إلا تحصيل حاصلٍ فضلًا عن أنَّها نقلٌ محض لا جديد فيه، فتركتُ تسطيرها والحديث عنها في بحثي هذا، وأنا على يقينٍ تامٍّ أنَّ أمثالها لا يخفى على القارئ الكريم، وإن خفيت رجع إليها في مظانِّها الكثيرة المشهورة.

المبحث الأول: عطف الخبر على الإنشاء وعكسه

بين الجمهور والطاهر بن عاشور

انقسم العلماء إزاء مسألة عطف الخبر على الإنشاء وعكسه إلى فريقين:

الفريق الأول: مَنَعَ العطف بين الخبر والإنشاء؛ لما بينهما من تباينٍ تامٍّ، وقد ضمَّ هذا الفريق جمهور أهل العلم من البلاغيين والنحاة والمفسرين.

الفريق الثاني: ذهب إلى القول بصحة العطف بين الخبر والإنشاء، وقد ضمَّ هذا الفريق بعض العلماء من القدامى والمحدثين، وقد مثَّل وجهة نظرهم أتمَّ تمثيل، وفصَّل رأيهم وأدلته أبين تفصيل: علَّامة العصر الحديث الطاهر بن عاشور عليه الرحمة.

ولمَّا كان لكلِّ فريقٍ وجهة نظره وأدلته التي تعضد رأيه رأيتُ أن أعرض في هذا المبحث الشريف مذهب المانعين المتمثل في رأي الجمهور، ومذهب المجيزين المتمثل في رأي الطاهر بن عاشور وأدلة كلٍّ مع بيان الرأي الذي انشرح له صدري واطمأنَّ له قلبي في المسألة، ذاكرًا بعض العلماء القائلين بالجواز في القديم والحديث، وذلك في أربعة مطالب:

المطلب الأول: رأي الجمهور وأدلته.

المطلب الثاني: رأي الطاهر بن عاشور وأدلته.

المطلب الثالث: الرأي المختار في المسألة.

المطلب الرابع: القائلون بجواز العطف بين الخبر والإنشاء قديمًا وحديثًا.

المطلب الأول: رأي الجمهور وأدلته

اشترط البلاغيون لصحة العطف بين أيّ جملتين يُقصد التشريك بينهما في الحكم ثلاثة أمور: **أولها:** وجود جامعٍ يجمع بينهما[1]، فإن وُجد عُطفت الجملة التالية على السابقة، وإلا فلا.

---

(1) والمراد بالجامع هو الوصف الذي يُقرِّب بين الشيئين ويقتضي الجمع بينهما، والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليه في هذه والمسند إليه في هذه، وباعتبار المسند في هذه والمسند في هذه جميعًا؛ كقولك: يشعر زيدٌ ويكتب ويعطي ويمنع، وقولك: زيدٌ شاعرٌ وعمروٌ كاتبٌ، وزيدٌ طويلٌ وعمروٌ قصيرٌ، إذا كان بينهما مناسبة كأن يكونا أخوين أو نظيرين، بخلاف قولنا: زيدٌ شاعرٌ وعمروٌ كاتبٌ إذا لم يكن بينهما مناسبة، وقولنا: زيدٌ شاعرٌ وعمروٌ طويلٌ، كان بينهما مناسبةٌ أو لا.
وعليه قوله تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُون}** [البقرة: ٦]، فقُطع عمَّا قبله؛ لأنَّه كلامٌ في شأن الذين كفروا وما قبله كلامٌ في شأن القرآن.
والجامع بين الشيئين يتنوع إلى ثلاثة أنواعٍ: عقلي، وهمي، وخيالي. **أمَّا العقلي** فهو: أن يكون بينهما اتحادٌ في التصور أو تماثلٌ، أو تضايفٌ؛ كما بين العلة والمعلول، والسبب والمسبب، والسفل والعلو، والأقل والأكثر؛ فإنَّ العقل يأبى أن لا يجتمعا في الذهن.
وأمَّا الوهمي: فهو أن يكون بين تصوريهما: **شبه تماثل؛** كلون بياض ولون صفرة؛ فإنَّ الوهم يبرزهما في معرض المثلين. أو **تضاد؛** كالسواد والبياض، والتحرك والسكون، والقيام والقعود، والذهاب والمجيء، والإقرار والإنكار، والإيمان والكفر، وكالمتصفات بذلك؛ كالأسود والأبيض، والمؤمن والكافر. أو **شبه تضاد؛** كالسماء والأرض، والسهل والجبل، والأول والثاني، فإنَّ الوهم ينزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايقين فيجمع بينهما في الذهن ولذلك تجد الضد أقرب حضورًا بالبال مع الضد.
وأمَّا الخيالي: فهو أن يكون بين تصوريهما تقارنٌ في الخيال؛ كالقلم والقرطاس، والعقد والجيد، والخاتم والإصبع، والغراب والسواد. يُنظر: مفتاح العلوم (ص:٢٧١)، والإيضاح (ص: ١٦٥)، ومختصر المعاني للسعد (ص: ٢٣٨، ٢٣٩).

ثانيها: ألا يُؤدِّي ذلك العطف إلى إيهام خلاف المقصود، فإن أدَّى إلى إيهام خلاف المقصود فُصلت الثانية عن الأولى ولم تُعطف عليها؛ لكون عطفها عليها مُوهمًا لعطفها على غيرها، ويُسمَّى الفصل لذلك قطعًا؛ كقول الشاعر:

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا *** بَدَلًا أُرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيْمُ**[1].

فلم يعطف (أُرَاهَا) على (تَظُنُّ)؛ لئلا يتوهم السامع أنَّه معطوفٌ على (أبغي) لقربه منه، فيكون من مظنونات سلمى، وليس كذلك، هذا مع وجود مناسبةٍ ظاهرةٍ بين الجملتين لاتحادهما في المسند؛ لأنَّ معنى أُراها: أظنُّها، والمسند إليه في الأولى محبوب، وفي الثانية محب. ويُسمَّى هذا عند البلاغيين (شبه كمال الانقطاع)[2].

---

(1) البيت من الكامل، ولا يُعرف قائله، وهو في المصادر السابقة، والأطول شرح تلخيص المفتاح (٢/٢٤)، وبغية الإيضاح (٢/ ٢٩٢، ٢٩٣).

(2) تُنظر: المصادر السابقة، والأطول شرح تلخيص المفتاح (٢/٢٤)، وبغية الإيضاح (٢/ ٢٩٢، ٢٩٣).

هذا؛ ولم يرتض الدكتور/ فضل حسن عباس – رحمه الله – عدَّ هذا السبب –أعني شبه كمال الانقطاع– من أسباب الفصل بين الجمل؛ للأسباب التالية:

أولًا: أنَّ هذا السبب لم يذكره الشيخ عبد القاهر – رحمه الله – بل ذكره المتأخرون بعده، وأول من أشار إليه – حسب ظنِّه – السكاكي، ثم تبعه من بعده.

ثانيًا: أنَّ الدافع لهم لذكر هذا السبب محافظتهم على القسمة العقلية المنطقية، وأمر البلاغة لا ينبغي أن يخضع لهذه القسمة العقلية المنطقية.

ثالثًا: إنَّ الذين ذكروه لم يجيئوا له إلا بمثالٍ واحدٍ هو هذا البيت السابق، ولا يصح في العقل أن تكون هناك قاعدة لا نجد لها إلا مثالًا واحدًا.

رابعًا: ما ذكروه منتقض ومردودٌ بأفصح الكلام وأفضله، وهو كتاب الله – تبارك وتعالى– ومن الأمثلة المبرهنة على ذلك: قوله تعالى: {**وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ** ==

==

آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا} [النساء: ٦]. ففي هذه الآية جمل ثلاث: الأولى: {**وَابْتَلُوا الْيَتَامَى**}، والثانية: جملة الشرط وجوابه {**فَإِنْ آنَسْتُمْ ..... فَادْفَعُوا**}، الثالثة: {**وَلَا تَأْكُلُوهَا**}. والشاهد في هذه الجملة الثالثة؛ إذ لا يصح عطفها على الجملة الثانية – جملة الشرط– لأنَّ معنى جملة الشرط: حينما يكبر اليتامى، وتأنسون منهم رشدًا، ويصيرون قادرين على التصرف في أموالهم؛ فادفعوا إليهم هذه الأموال. والجملة الثالثة: {**وَلَا تَأْكُلُوهَا**} نهيٌ للمسلمين عن أن يأكلوا أموال اليتامى حال صغرهم. لا يجوز – إذن – عطف الجملة الأخيرة {**وَلَا تَأْكُلُوهَا**} على الثانية؛ لأنَّ العطف يقتضي التشريك، ولا تشريك بين الجملتين؛ لأنَّ الثانية تتحدث عن اليتامى بعد أن انتهى يتمهم، والثالثة تتحدث عن حال يتمهم وصغرهم. لكن يجوز عطف الجملة الأخيرة على الأولى، وهو عطف في غاية الحسن؛ إذ يصير المعنى: وابتلوا اليتامى، ولا تأكلوا أموالهم. وبناءً على القاعدة التي ذكرها المتأخرون من البلاغيين – وهي إذا جاءت جملة مسبوقة بجملتين، وجاز عطفها على إحداهما، ولم يجز عطفها على الأخرى، امتنع العطف بالواو– كان ينبغي أن تأتي الجملة الثالثة في الآية: {**وَلَا تَأْكُلُوهَا**} بدون واو، مع أنَّها جاءت بالواو – كما ترى– وكتاب الله هو المرجع الأساس. وعلى هذا؛ فقول الشاعر: (أراها في الضلال تهيم) جاءت بدون واو؛ لأنَّها جواب عن سؤال مقدرٍ، كأنَّه قيل له: وماذا تقول في ظنِّ سلمى بأنَّك تبغي بها بدلًا؟ هل صحيحٌ ذلك؟ فقال: أُراها في الضلال تهيم. يُنظر: البلاغة فنونها وأفنانها .... علم المعاني (ص: ٤٢١، ٤٢٢). وأيَّده في ذلك شيخنا العلامة الأستاذ الدكتور محمد أبو موسى – حفظه الله– حيث قال بعد ذكره الأمثلة التي مثَّلوا بها لشبه كمال الانقطاع:" هذه خلاصة كلامهم في هذا الوجه، وهو ليس إلا تفسيرًا لسقوط الواو، وليس فيه كشفٌ عن علاقة هذه الجملة بالذي قبلها، وقد نبَّهوا إلى أنَّ هذه يمكن أن تكون من شبه كمال الاتصال، وبذلك يبقى شبه كمال الانقطاع بابًا فارغًا من أي شاهد، وهذا هو الوجه الذي نرضاه". أهـ دلالات التركيب (ص: ٣٢٠، ٣٢١).

ثالثها: اتفاق الجملتين خبرًا وإنشاءً لفظًا ومعنىً أو معنىً فقط[1]، وذلك كقوله تعالى:

{ **إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ**}[2]، فقد عُطفت جملة { **إِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ**} على جملة { **إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ** } بالواو؛ لاتفاق الجملتين خبرًا لفظًا ومعنىً، ولوجود جامعٍ يجمع بينهما، وهو قانون الجزاء الرباني ذي الصورتين المتضادتين، لفريقين متضادين، هما الأبرار والفجار.

وكقوله تعالى: { **يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا** }[3]، فإنَّ جمل { **كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا** } معطوفةٌ بالواو على جملة { **خُذُوا زِينَتَكُمْ** }، وكلُّها جملٌ إنشائيةٌ لفظًا واردةٌ – كما ترى – بلفظ الأمر في الجمل الثلاث الأُول، وبلفظ النهي في الجملة الأخيرة، ومعناها جميعًا على الإنشاء.

وكقوله تعالى: { **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا** }[4]، فالجملة الإنشائية لفظًا ومعنىً { **قُولُوا** } معطوفةٌ بالواو على الجملة الخبرية لفظًا

---

(1) وهذا الاتفاق بين الجملتين من موجبات الوصل بينهما بمعنى أنَّهما فريضةٌ ضروريةٌ تُوجِدُ صحة العطف، أمَّا اتفاق الجملتين في الإسمية والفعلية، واتفاق الفعليتين في المضي والمضارعة إلا لمانعٍ فهذان من محسِّنات الوصل بعد وجود المصحِّح عند جمهور البلاغيين، فتنبَّه. يُنظر: مفتاح العلوم (ص:٢٧١)، والإيضاح (ص: ١٦٥)، ومختصر المعاني للسعد (ص: ٢٣٨، ٢٣٩).

(2) الانفطار: ١٣، ١٤.

(3) الأعراف: ٣١.

(4) البقرة: ٨٣.

الإنشائية معنىً { **لَا تَعْبُدُونَ** }؛ لأنَّ معناها: لا تعبدوا. وأمَّا قوله: {**وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا** } فتقديره إمَّا: وتحسنون بمعنى: وأحسنوا، فتكون خبرية لفظًا إنشائية معنىً، وإمَّا: وأحسنوا، فتكون إنشائية لفظًا ومعنىً[1].

أمَّا إذا اختلفت الجملتان خبرًا وإنشاءً لفظًا ومعنىً؛ كقولهم: " لا تدنُ من الأسد يأكلُك"، و" هل تُصلح لي كذا أدفعُ إليك الأجرة؟ " بالرفع فيهما، وكقول الشاعر:

وقال رائدهم: أرسوا نزاولُها *** فكلُّ حتفِ امرئٍ يجري بمقدار**[2].

أو اختلفتا خبرًا وإنشاءً معنىً فقط؛ كقولك: " مات فلانٌ رحمه الله"، فحينئذٍ يجب فصل التالية عن السابقة، ويمتنع وصلهما بالواو العاطفة؛ لما بينهما

---

(1) ومجيء الجملة الإنشائية { لا تعبدوا} بلفظ الخبر { لَا تَعْبُدُونَ}، وكذا جملة { وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا} على تقدير: وتحسنون، أبلغ من مجيئهما بلفظ النهي { لا تعبدوا}، والأمر { وأحسنوا}؛ لما فيه من الدلالة على سرعة الامتثال والانتهاء، فهو يخبر عنه. ويُنظر: الإيضاح (ص: ١٥٩، ١٦٠)، ومختصر المعاني للسعد (ص: ٢٣١، ٢٣٢)، والأطول شرح تلخيص المفتاح (٢/ ٣٤، ٣٥)، وبغية الإيضاح (٢/ ٣٠٠).

(2) البيت من البسيط، وقائله: الأخطل: أبو مالك غياث بن غوث التغلبي النصراني، كذا نسبه له سيبويه في الكتاب (٩٦/٣)، والبغدادي في خزانة الأدب (٨٧/٩)، ولا يُوجد في ديوانه. والرائد: هو من يتقدم القوم لطلب الماء ونحوه، والمراد به: عريفهم وقائدهم، وقوله: (أرسوا) من أرسى أو رسا بمعنى أقيموا، وقوله: (نزاولها) بمعنى نحاولها، والضمير للحرب، والحتف: الهلاك، والمقدار: بمعنى القدر.

والشاهد في قوله: (أرسوا نزاولها) حيث فصل قوله: (نزاولها) عن قوله: (أرسوا)؛ لأنَّ (نزاولها) جملةٌ خبريةٌ لفظًا ومعنىً، و(أرسوا) جملةٌ إنشائيةٌ لفظًا ومعنىً، فامتنع العطف بينهما. يُنظر: مختصر المعاني (ص: ٢١٩) هامش رقم (١)، وبغية الإيضاح (٢٨٤/٢) هامش رقم (١).

من تباينٍ تامٍّ، ويُسمَّى هذا عندهم ((كمال الانقطاع))[1]؛ وذلك لأنَّ الخبر والإنشاء حقيقتان متغايرتان، فالخبر موجودٌ وحاصلٌ في الواقع، ولذلك يحتمل الصدق والكذب، بخلاف الإنشاء فهو طلبٌ لغير موجودٍ ولا حاصلٍ بل يتعلق حصوله بحصول لفظه، ولذلك لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا.

وفي بيان ذلك وتجليته يقول صاحب الطراز:" **دقيقة:** اعلم أنَّ الخبر والإنشاء متضادان، لأنَّ الخبر ما كان محتملًا للصدق والكذب، والإنشاء ما ليس يحتمل صدقًا ولا كذبًا، فلا يجوز في صيغةٍ واحدةٍ أن تكون حاملةً إنشاءً وخبرًا، لما ذكرناه من التناقض بينهما، نعم قد ترد صيغة الخبر والمقصود بها الإنشاء، إمَّا لطلب الفعل، وإمَّا لإظهار الحرص على وقوعه، وهذا كقوله تعالى:{ **وَالْوالِداتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كامِلَيْنِ**}[2]، ونحو قوله تعالى:{ **وَمَنْ دَخَلَهُ كانَ آمِنًا**}[3]، فليس واردًا على جهة الإخبار فيهما جميعًا، لأنَّه يلزم منه الكذب، وهو محالٌ في كلامه تعالى، لأنَّ كثيرًا من الوالدات لا ترضع الحولين، بل تزيد وتنقص، وهكذا قد يدخل البيت من هو خائف، فلهذا وجب تأويله على جهة الإنشاء، والمعنى فيه: لترضع الوالدات أولادهنَّ حولين على جهة الندب والإرشاد إلى المصالح، وهكذا قوله:{ **وَمَنْ**

---

(1) يُنظر: مفتاح العلوم (ص: ٢٥٣)، والإيضاح (ص: ١٥٠)، وعروس الأفراح (١/ ٤٩٦ – ٤٩٨)، ومختصر المعاني (ص: ٢١٩، ٢٢٠)، والأطول شرح تلخيص المفتاح (٢/ ١٣ – ١٥)، وحاشية الدسوقي على مختصر المعاني (٢/ ٦٠٠)، وبغية الإيضاح (٢/ ٢٨٤، ٢٨٥).

(2) البقرة: ٢٣٣.

(3) آل عمران: ٩٧.

دَخَلَهُ كانَ آمِنًا } معناه ليأمن من دخله، ومخالفة الأوامر لا فساد فيها، ولا يلزم عليه محال، بخلاف الأخبار فإنَّه يلزم من مخالفتها الكذب". أهـ[1].

ومن ثَمَّ ذهب الجمهور من البلاغيين إلى منع العطف بين الخبر والإنشاء؛ لِمَا بينهما من تباينٍ واختلافٍ، وقرروا أنَّه لا سبيل للتقارب بينهما إلا بإحلال أحدهما محلَّ الآخر، وذلك لأغراضٍ بلاغيةٍ[2].

وأيَّدهم في هذا المنع جمهور النُّحاة من أمثال: ابن مالك في شرح تسهيل الفوائد، وابن هشام في مغني اللبيب، والأشموني في شرحه على ألفية ابن

---

(1) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (٣/ ١٦٢).

(2) فمن أغراض وضع الخبر موضع الإنشاء: التفاؤل بتحقق المطلوب، وإظهار الحرص في الوقوع؛ كالدعاء بصيغة الماضي تفاؤلًا بالاستجابة؛ كقولك: غفر الله لفلان. ومنها: الاحتراز عن صورة الأمر؛ كقول العبد للمولى إذا حوَّل عنه وجهه: ينظر المولى إليَّ. ومنها: حمل المخاطب على المطلوب؛ بأن يكون المخاطب ممن لا يحب أن يكذِّب الطالب؛ كأن تقول لصاحبك: (تأتيني غدًا) بدل (ائتني)، لتحمله بلطفٍ على الإتيان؛ لأنَّه إذا لم يأتك صرت كاذبًا، وهو لا يحب تكذيبك. ومنها: التنبيه على سرعة الامتثال في قولك: (أخذت عليكم عهدًا، لا تختلفون في أمركم) مكان لا تختلفوا.

ومن أغراض وضع الإنشاء موضع الخبر: الاهتمام بالشيء؛ كقوله تعالى: { **قُلْ أَمَرَ رَبِّي بالقسط وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وادعوه مُخْلِصِينَ لَهُ الدين كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ** } [الأعراف: ٢٩].

ومنها: الرضا بالواقع حتى كأنَّه مطلوبٌ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» [أخرجه مسلمٌ في مقدمة صحيحه – باب في التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه (١٠/١) رقم (٣)]. ومنها: الاحتراز عن مساواة اللاحق بالسابق؛ كقوله تعالى: {**قَالَ إني أُشْهِدُ الله واشهدوا أَنِّي برياء مِّمَّا تُشْرِكُونَ**} [هود: ٥٤]. يُنظر: الإيضاح (ص: ١٤٦، ١٤٧)، وبغية الإيضاح (ص: ٢٧٥، ٢٧٦).

مالك، والسيوطي في همع الهوامع، والصَّبَّان في حواشيه على شرح الأشموني لألفية ابن مالك[1]، وتبعهم كثيرٌ من المفسرين منهم: العلامة الزمخشري في كشافه، والقاضي البيضاوي في أنواره، وشيخ الإسلام أبو السعود في إرشاده، والشهاب الخفاجي في حواشيه على أنوار التنزيل، والمحقق الألوسي في روح المعاني[2].

وقد وضعوا لمنع العطف بين الإنشاء والخبر ضوابط أوجزها شيخنا الأستاذ الدكتور/ محمود توفيق سعد – حفظه الله – فيما يأتي:

١ – ألا يكون ثَمَّ جامعٌ بينهما، وهذا عامٌّ في جميع الجمل سواء اتفقت إنشاءً وخبرًا أو اختلفت، فحيث انتفى الجامع لم يستقم البتة العطف بين الجملتين أيًّا كان نوعهما.

٢ – ألا يكون للجملة الأولى المعطوف عليها محل إعرابي أو قيد دلالي يراد إشراك المعطوف له فيه، فإن كان للأولى محل إعرابي أو قيد قُصد الإشراك فيه فلا ضير من ذلك العطف.

---

(١) يُنظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك (٢/ ٢٥٠)، ومغني اللبيب (ص: ٦٢٧ – ٦٣١)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/ ٤٠٦)، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع (٣/ ٢٢٥)، وحاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/ ١٨٠).

(٢) يُنظر: الكشاف (١/١٠٤)، وأنوار التنزيل (١/ ٥٩)، وإرشاد العقل السليم (١/ ٦٨)، (٣/ ١٨٠)، وحاشية الشهاب الخفاجي على أنوار التنزيل (١١٩/٤)، وروح المعاني (٤/ ٢٦١).

٣ – ألا يكون العطف لغير التشريك في القصد الكلامي، فإن كان لغايةٍ أُخرى غير التشريك في القصد جاز، وحينئذٍ تكون هذه الأداة ليست من أدوات العطف وإن تكن في صورتها.

٤ – ألا تكون أداة العطف فاء السببية، فإنَّ العطف بين الخبر والإنشاء بفاء السببية شائع، كقوله تعالى: { **إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ (١) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ**}[١].

٥ – أن يكون الاختلاف في مضمون الجملتين ومعنيهما، فإن اتفقا معنىً فلا ضير من العطف وإن اختلفت صورة المعنى اللفظية، فيُعطف إنشاء في معنى الخبر على خبرٍ صرفٍ، ويُعطف خبر في معنى الإنشاء على إنشاءٍ صرفٍ، فالتلاقي في مآل المعنى محققٌ صحة العطف عند المانعين"[٢].

وبالتأمل في هذه الضوابط يتبيَّن لك – أيُّها القارئ الكريم – أنَّ محلَّ النزاع في مسألة العطف بين الإنشاء والخبر ينحصر في صورةٍ واحدةٍ هي: عطف الجملتين المختلفتين خبرًا وإنشاءً لفظًا وصيغةً بالواو خاصةً دون بقية أدوات العطف؛ لأنَّ الواو تدل على مطلق الاشتراك وليس لها إلا هذا المعنى، أمَّا بقية حروف العطف فإنَّ لها معاني زائدةً على الاشتراك، ممَّا يكاد يجعل الخلاف في المسألة قليلًا جدًّا لا سيما في البيان القرآني.

فإن قلتَ: ما موقف المانعين من البلاغيين والنحاة والمفسرين فيما ورد في الذكر الحكيم من آياتٍ بيناتٍ عُطف فيها الخبر على الإنشاء وعكسه؟

---

(١) الكوثر: ١، ٢.

(٢) مسالك العطف بين الإنشاء والخبر (ص: ١٠، ١١) بتصرفٍ.

يُقال لك: سلك المانعون العطف بين الخبر والإنشاء خمسة مسالك رئيسة في تأويل ما ورد في الذكر الحكيم من آياتٍ بيناتٍ تتضمن هذا النوع من العطف، يمكن إجمالها فيما يأتي:

١ – تأويل إحدى الجملتين بمعنى الأُخرى تأويلًا يكشف عن ملامح التناسب؛ كتأويل { **تُؤْمِنُونَ**} بمعنى الأمر (آمنوا) في قوله تعالى:{ **تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (١١) يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (١٢) وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**}[١]، قال الزمخشري:" فإن قلتَ: علَّام عُطف قوله: {**وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**}؟ قلتُ: على { **تُؤْمِنُونَ**} لأنَّه في معنى الأمر، كأنَّه قيل: آمنوا وجاهدوا يثبكم الله وينصركم، وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك". أهـ[٢].

٢ – تقدير معطوفٍ عليه مناسبٍ للمعطوف في نوعه ودلالته؛ كصنيعهم في قوله تعالى: { **فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ (٢٤) وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ** .....} الآية[٣]، حيث قالوا: إنَّ الجملة الإنشائية لفظًا ومعنىً { **وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** } لا يمكن أن تكون معطوفةً على الجملة التي قبلها { **أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ**}؛ لاختلافهما خبرًا

---

(١) الصف: ١١ – ١٣.

(٢) الكشاف (٤/ ٥٢٧)، ويُنظر معه: مفتاح العلوم (ص: ٢٦١)، والإيضاح (ص: ١٦٠)، ومغني اللبيب (ص: ٦٢٨)، والأطول شرح تلخيص المفتاح (٣٥/٢).

(٣) البقرة: ٢٤، ٢٥.

وإنشاءً لفظًا ومعنىً، وإنَّما هي معطوفةٌ على مقدرٍ يتفق معها، وذكروا في هذا المقدر وجهين:

أولهما: معطوفة على (قل) المقدرة من قبل النداء في قوله تعالى: { **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**}[1]. ثانيهما: معطوفة على (فأنذر) المقدر من بعد قوله تعالى: { **أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ**}، أي: فأنذرهم – يعني الكافرين– وبشر الذين آمنوا[2].

٣ – صرف مناط العطف عمَّا فيه اختلاف إلى ما فيه تناسب نوعي، وإن طال الفاصل مادام الفاصل ذا قربى؛ كصرفهم عطف قوله: { **وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** } في الآيات السابقة إلى قوله: { **فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ** }؛ لاتفاقهما إنشاءً لفظًا ومعنىً[3].

٤ – صرف مناط العطف من الجمل التي هي محل وصف بالخبرية والإنشائية إلى الأغراض والمقاصد؛ كقولهم في الآيات السابقة أيضًا: إنَّ عطف قوله: { **وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** } على قوله: { **أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ**} من باب عطف القصة على القصة بأن يُعطف مجموع جملٍ متعدّدةٍ مسوقةٍ لمقصودٍ على مجموعِ جملٍ أُخرى مسوقةٍ لغرضٍ آخر، ولا يمنع اختلافها حينئذٍ خبرًا وإنشاءً؛ لأنَّ المعتبر هو التناسب بين القصتين دون آحاد جملها، فهو عطف مضمون كلامٍ كليٍّ على مضمون كلامٍ كليٍّ

---

(١) البقرة: ٢١.

(٢) يُنظر: مفتاح العلوم (ص: ٢٦٠)، والإيضاح (ص: ١٦١)، وروح المعاني (٢/ ٢٠٢)، وبغية الإيضاح (٣٠١/٢).

(٣) يُنظر: الكشاف (١/ ١٠٤)، ومفتاح العلوم (ص: ٢٥٩)، والإيضاح (ص: ١٦٠)، ومغني اللبيب (ص: ٦٢٨)، وروح المعاني (٢/ ٢٠٢)، وبغية الإيضاح (٣٠٠/٢).

مثله، وبيان ذلك في الآيات الكريمة التي هي محل التمثيل: أنَّ من عادة القرآن الكريم أن يذكر الترغيب مع الترهيب، وأن يشفع البشارة بالنذارة، فلمَّا ذكر الكفار وأعمالهم، وتوعدهم بالعقاب الشديد والعذاب الأكيد بـ: { **النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ**}، شفعه بذكر بشارة المؤمنين بقوله: { **وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** }، فالمعتمد بالعطف على هذا التأويل– كما يقول الزمخشري–:" هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفةٌ على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول: زيد يُعاقب بالقيد والإرهاق، وبشر عمرًا بالعفو والإطلاق".أهـ[1]، فمسوغ صحة العطف بين الجملتين– على هذا – إنَّما هو التناسب بين قصتيهما وغرضيهما ومقصديهما بقطع النظر عن آحادهما.

٥ – تأويل معنى العاطف وصرفه إلى معنى آخر غير معنى العطف؛ كجعلهم الواو بمعنى الاستئناف أو الحال في قوله تعالى: { **وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ**}[2]؛ فرارًا من عطف الخبر، وهو قوله: {**وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ**} على الإنشاء، وهو قوله: { **وَلَا تَأْكُلُوا**}[3].

وبالتأمل في هذه المسالك نجد أنَّها " متفاوتةٌ قوةً وضعفًا وقربًا وبعدًا، فتقدير معطوفٍ عليه أيسر إدراكًا، وإن لم يكن أدنى دائمًا دلالةً.

---

(١) الكشاف (١/ ١٠٤)، ويُنظر معه: أنوار التنزيل (٥٩/١)، والإيضاح (ص: ١٦٠)، ومغني اللبيب (ص: ٦٢٨)، وحاشية الشهاب على أنوار التنزيل (٢/ ٥٦)، وروح المعاني (٢/ ٢٠٢)، وبغية الإيضاح (٣٠٠/٢).

(٢) الأنعام: ١٢١.

(٣) يُنظر: مغني اللبيب (ص/ ٦٣١)، وإرشاد العقل السليم (٣/ ١٨٠)، وحاشية الشهاب (٤/ ١١٩).

وبعض هذه المسالك قد يدقُّ أحيانًا ويبعد؛ كتأويل إحدى الجملتين بمعنىً يناسب الأُخرى، ففي ذلك دقةٌ قد تعيق في تحقيق المعنى المؤول إليه وتحريره؛ لأنَّ هذا ضربٌ في استكناه المعاني يحتاج إلى فراسةٍ تأويليةٍ هي إلى الموهبة أقرب.

وبعضٌ آخر من هذه المسالك قد يوغل في الدقة ويبعد في السفر؛ كصرف مناط العطف إلى المقاصد والأغراض"[1].

****

المطلب الثاني: رأي الطاهر بن عاشور وأدلته

لم يرتض الطَّاهر بن عاشور – طيَّب الله ثراه– رأي الجمهور القاضي بمنع عطف الخبر على الإنشاء وعكسه، وأيَّد رأي بعض العلماء الذين جوَّزوه، مُصرِّحًا في مواضع عديدة من تفسيره القيِّم (التحرير والتنوير) بصحة هذا العطف وسلامته، وفصاحته وبلاغته، معتمدًا على الأدلة العديدة، والشواهد الكثيرة من آيات الذكر الحكيم، فكلما مرَّ بآيةٍ شريفةٍ يفيد ظاهرها جواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه نبَّه عليه، وأشار إليه مُقرِرًا أنَّه الحقُّ الحقيق، والقولُ الأجدر بالقبول والتصديق، وأنَّه لا ينافي حسن الكلام، بل قد يستدعيه السِّياق والمقام.

يقول – رحمه الله – عند تفسيره قول الله تعالى: { **الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ**

([1]) يُنظر: مسالك العطف بين الإنشاء والخبر (ص: ٤٩) بتصرفٍ كبيرٍ وزيادةٍ وتوضيحٍ.

الْوَكِيلُ}[1]: " وجملة { **وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**} معطوفة على { **حَسْبُنَا اللَّهُ**} في كلام القائلين، فالواو من المحكي لا من الحكاية، وهو من عطف الإنشاء على الخبر [لأنَّ المدح والذمَّ من قبيل الإنشاء غير الطلبي] الذي لا تُطلب فيه إلا المناسبة".أهـ[2].

وعند تفسيره قوله تعالى: { **ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ**}[3]. يقول: " وجملة: { **وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ**} يجوز أن تكون معطوفة على الصفات المتقدمة فتكون جملة {**فَاعْبُدُوهُ**} معترضة، ويجوز أن تكون معطوفة على جملة {**فَاعْبُدُوهُ**} بناءً على جواز عطف الخبر على الإنشاء والعكس، وهو الحقُّ".أهـ[4].

وعند تفسيره قوله تعالى: { **وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ**}[5]. يقول: " وجملة: { **وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ**} معطوفة على جملة { **وَلَا تَأْكُلُوا**} عطف الخبر على الإنشاء، على رأي المحققين في جوازه، وهو الحقُّ".أهـ[6].

وعند تفسيره قوله تعالى: { **وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ**

---

(1) آل عمران: ١٧٣.

(2) التحرير والتنوير(١٧٠/٤). وما بين المكوفتين زيادةٌ منِّي للتوضيح.

(3) الأنعام: ١٠٢.

(4) المصدر السابق(٤١٣/٧).

(5) الأنعام: ١٢١.

(6) المصدر السابق(٤١/٨).

فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ}[1]. يقول: "وجملة { **وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ**} عطف على جملة { **أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ**} لأنَّ معناها الخبر فعطف عليها الخبر، على أنَّ عطف الخبر على الإنشاء جائز على التحقيق وهو هنا حسن".أهـ[2].

فإن قلتَ: بِمَ استدل الطَّاهر بن عاشور على ما ذهب إليه من صحة العطف بين الإنشاء والخبر؟

قلتُ: من خلال النصوص التي سطرها قلم العلَّامة ابن عاشور في تفسيره مُصرِّحًا فيها بجواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه يمكنني أن أستخلص الأدلة التي اعتمد عليها، والشواهد التي استند إليها في رأيه هذا المخالف لرأي الجمهور، وهاك بيانها:

أولًا: ورود عطف الإنشاء على الخبر وعكسه بكثرةٍ في فصيح كلام العرب، ومن المعلوم أنَّ القرآن الكريم نزل بلسانٍ عربي مبين، كما قال – تعالى –: { **وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٩٢) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (١٩٣) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ** }[3]؛ لذا أوجب العلماء – رحمهم الله – حمل كلام الله على المعروف المستعمل في ألسنة العرب الموثوق بعربيتهم، والمعهود من أساليبهم في الخطاب، وقرروا أنَّ أيَّ محاولةٍ لفهم القرآن بعيدًا عن اللغة مردودةٌ على أصحابها، بل شدَّدوا النكير على مَنْ يتهجم على تفسير كلام الله، ويقتحم ميدانه دون معرفته باللغة وفروعها، أخرج الإمام الواحديُّ في تفسيره البسيط عن الإمام مالك – رضي الله عنه –

---

(1) فاطر: ٣٧.

(2) المصدر السابق(٣١٩/٢٢).

(3) الشعراء: ١٩٢– ١٩٥.

أنَّه قال: " لَا أُوتَى بِرَجُلٍ يُفَسِّرُ كِتَابَ اللَّهِ غَيْرِ عَالِمٍ بِلُغَةِ الْعَرَبِ إِلَّا جَعَلْتُهُ نَكَالًا". ثم قال الواحديُّ متعجبًا: " وكيف يتأتَّى لمَنْ جهل لسان العرب أن يعرف تفسير كتابٍ جُعل معجزةً في فصاحة ألفاظه، وبعد أغراضه لخاتم النبيين وسيد المرسلين – صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطيبين– في زمانٍ أهلُه يتحلون بالفصاحة، ويتحدون بحسن الخطاب وشرف العبارة؟ وإنَّ مثل مَنْ طلب ذلك مثل مَنْ شهد الهيجاء[1] بلا سلاح، ورام أن يصعد الهواء بلا جناح". أهـ[2].

وقد اعتمد الطَّاهر بن عاشور ذلك دليلًا في تقرير رأيه بجواز العطف بين الخبر والإنشاء في القرآن الكريم مادام أنَّ هذا الأسلوب قد استعملته العرب في كلامها، ومن ثمَّ قال عند تفسيره قول الله تعالى: { **وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ**}[٣]: " وجملة: { **وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ**} معطوفة على { **وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ**}، والخطاب للرسول عليه السلام بمناسبة أنَّه ممَّن شمله قوله: { **وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ**} وهو عطف إنشاء على خبر، ولا ضير فيه عند من تحقق أساليب العرب ورأى في كلامهم كثرة عطف الخبر على الإنشاء وعكسه".أهـ[٤].

---

(1) الهَيْجَاء(يُمدّ ويُقْصَر): الحَرْب؛ لأنها مَوْطِنُ غَضَبٍ، وكلُّ حَربٍ ظَهَرَ فقد هاجَ. يُنظر: تاج العروس (٢٨٧/٦) مادة (هيج).

(2) التفسير البسيط (٤١١/١).

(٣) البقرة: ١٥٥.

(٤) التحرير والتنوير(٥٦/٢).

وقال – أيضًا– عند تفسيره قوله تعالى: {**أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ**}[1]: " وقوله: { **وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ**} تذييل لإنشاء مدح الجزاء. والمخصوص بالمدح محذوف تقديره هو. الواو للعطف على جملة { **جَزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ**} فهو من عطف الإنشاء على الإخبار، وهو كثيرٌ في فصيح الكلام".أهـ[2].

ثانيًا: ورود عطف الإنشاء على الخبر وعكسه بكثرةٍ في القرآن الكريم، الذي يعلم كلُّ عاقلٍ أنَّه قد بلغ الغاية في البلاغة، ووصل إلى أعلى قمةٍ في الفصاحة، وأنَّ العرب – وهم أساطين البيان وفرسان الكلام– قد عجزوا عن مجاراته؛ لبلوغه شأوًا عاليًا ليس في مقدور أحدٍ من البشر.

ومن ثمَّ تعجَّب ابن عاشور من هؤلاء الذين ينفون بلاغة العطف بين الخبر والإنشاء لمجرد أنَّه خالف قاعدةً عند البلغاء، ناسين أو متناسين وروده بكثرةٍ في القرآن الكريم الذي تُستمد منه قواعد البلاغة وتُلتمس أصول الفصاحة!!

لذا لفت العلَّامة الطَّاهر أنظارهم، وجذب انتباههم إلى مجيء هذا الأسلوب بكثرةٍ في كلام العلي الحكيم، قائلًا لكلِّ من منع هذا الأسلوب اعتمادًا على القاعدة البلاغية القاضية بعدم صحة الوصل بين الخبرية والإنشائية:" ولا يريبك عطف الإنشاء على الخبر لأنَّ منع عطف الإنشاء على الخبر على الإطلاق غير وجيهٍ، والقرآن طافحٌ به". أهـ[3].

---

(1) آل عمران: ١٣٦.

(2) المصدر السابق(٤/٩٥).

(3) المصدر السابق(٢٩/٢١٠).

ويعني – رحمه الله– أنَّ القرآن الكريم قد كثرت فيه الشواهد، وتعددت الأمثلة التي تتضمن آياتٍ بيناتٍ عُطف فيها الخبر على الإنشاء، والإنشاء على الخبر.

ويقول – عليه الرحمة– في كتابه (موجز البلاغة):" منع بعض علماء العربية عطف الإنشاء على الخبر، وعطف الخبر على الإنشاء، والحقُّ أنَّ ذلك ليس بممنوعٍ، وهو كثيرٌ في الكلام البليغ، وقد قال الله – تعالى–:{ **وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ (١٧) إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ (١٨) وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ (١٩) وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ (٢٠) وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ**}[1]، عطف { **وَهَلْ أَتَاكَ**} على أخبار داوود".أهـ[2].

وقد وقف – طيَّب الله ثراه – في تفسيره مع خمسةٍ وعشرين موضعًا أو يزيد من تلك الأمثلة القرآنية التي تشهد بصحة هذا الأسلوب وتدلُّ على فصاحته وبلاغته.

وإن كان المانعون لعطف الإنشاء على الخبر وعكسه قد لجأوا إلى تأويل تلك الأمثلة القرآنية الشاهدة بصحة هذا العطف والناطقة بسلامته – كما مرَّ بك – فإنَّ العلامة ابن عاشور يقرر لهم أنَّ التأويل لا يتأتى في جميع الأمثلة – فضلًا عن أنَّه خلاف الظاهر، ولا يُصار إليه إلا بدليل– فعند

---

(١) ص: ١٧ – ٢١.

(٢) موجز البلاغة (ص: ٢٩). وقد صرَّح في تفسيره بأنَّ جُمْلَة { **وَهَلْ أَتاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ**} إِلَى آخِرِهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةِ { **إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبالَ مَعَهُ**}، وَالْإِنْشَاءُ هُنَا فِي مَعْنَى الْخَبَرِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ قَصَّتْ شَأْنًا مِنْ شَأْنِ دَاوُدَ مَعَ رَبِّهِ تَعَالَى فَهِيَ نَظِيرُ مَا قَبْلَهَا. يُنظر التحرير والتنوير (٢٣/ ٢٣٠).

تفسيره قوله تعالى: { **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا (٤٥) وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا (٤٦) وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا**}[1]. يقول: "{**وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا** } عطف على جملة { **إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ**} عطف الإنشاء على الخبر لا محالة، وهي أوضح دليلٍ على صحة عطف الإنشاء على الخبر إذ لا يتأتَّى فيها تأويل ممَّا تأوَّله المانعون لعطف الإنشاء على الخبر وهم الجمهور والزمخشري والتفتازاني".أهـ[2].

وصدق – رحمه الله – فإنَّ جميع الوجوه التي ذكرها المانعون العطف بين الإنشاء والخبر في هذه الآية الكريمة من تأويل الخبر بمعنى الأمر، أو تقدير مضافٍ مناسبٍ، أو جعله من باب عطف القصة على القصة كلُّها ضعيفةٌ مردودةٌ إذا ما قُوبلت بحمل هذا النوع من العطف على ظاهره لغرضٍ يقتضيه المقام، ويليق بجزالة النظم القرآني الجليل، وبيان ذلك: أنَّه يلزم من إخبار الله – تعالى– نبيه – صلى الله عليه وسلم– بأنَّه أرسله شاهدًا، ومبشرًا، ونذيرًا، وداعيًّا إلى الله، وسراجًا منيرًا معنى التكليف بتلك الصفات: الشهادة، والتبشير، والإنذار، والدعوة إلى الله، وإبانة سبيل الله، وتبشير قومٍ مخصوصين بفضلٍ خاصٍّ، وهم من ترقوا في الطَّاعة حتى وصلوا إلى مقام الإيمان الكامل، وهذا هو الفرق بين التبشيرين.

وليس هذا من قبيل تأويل الخبر بمعنى الأمر؛ فإنَّ دلالة الخبر هنا على معنى التكليف من باب الإفادة العرضية الاستتباعية، وليس من باب الدلالة

([1]) الأحزاب: ٤٥ – ٤٧.

([2]) التحرير والتنوير (٥٧/٢٢).

اللفظية الموسومة بالحقيقة أو المجاز حتى يصلح جعله من باب إخراج الطلب في صورة الخبر مجازًا، فتنبَّه[1].

ثالثًا: تحقق التناسب بين الإنشاء والخبر معنويًا، ومن ثمَّ يصرِّح ابن عاشور – عليه الرحمة – برأيه في المسألة عند تفسيره قوله تعالى: { **وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**}[2]، مُبيِّنًا أنَّ الاختلاف بين الجملتين خبرًا وإنشاءً ليس من مقتضيات ترك العطف بينهما؛ لأنَّ التناسب في الصيغة اللفظية بين الجملتين لا عبرة به في الاتصال والانقطاع، إنَّما المعول عليه والمستند إليه فيهما هو التناسب المعنوي، فإذا وُجد ففيه الغناء أتم الغناء، وفي ذلك يقول عليه الرحمة:" والذي استقر عليه رأيي الآن أنَّ الاختلاف بين الجملتين بالخبرية والإنشائية اختلافٌ لفظيٌّ لا يُؤثِّر بين الجملتين اتصالًا ولا انقطاعًا لأنَّ الاتصال والانقطاع أمران معنويان وتابعان للأغراض، فالعبرة بالمناسبة المعنوية دون الصيغة اللفظية، وفي هذا مقنع". أهـ[3].

وبناءً على ذلك فإنَّ عطف الإنشاء على الخبر وعكسه لا يُنافي حسن الكلام – كما توهمه المانعون – لوجود المناسبة المعنوية بينهما.

****

(1) أفدته ممَّا سطره قلم شيخنا أ.د/ محمود توفيق سعد في بحثه مسالك العطف (ص: ٢٦).

(2) الصف: ١٣.

(3) التحرير والتنوير (١٩٧/٢٨).

المطلب الثالث: الرأي المختار في المسألة

بعد عرض أدلة الجمهور والوقوف على مسالكهم فيما ورد في القرآن الكريم من عطف الإنشاء على الخبر وعكسه، وبيان رأي الطاهر بن عاشور وما استند إليه واعتمد عليه في رأيه الذي خالف به رأي الجمهور يتبيّن لي أنَّ ما ذهب إليه الطاهر بن عاشور هو الأولى بالقبول؛ لاعتماده – كما علمت – على أدلةٍ صحيحةٍ وصريحةٍ، في مقدمتها وعلى رأسها: استعمال القرآن الكريم هذا النوع من العطف بكثرةٍ، ويمكنني أن أزيد هنا على ما ذكره ابن عاشورٍ من أدلةٍ، فأقول:

أولًا: إنَّ ما ذكره المانعون من فرقٍ يستلزم التباين التام بين حقيقة الخبر والإنشاء – من أنَّ الخبر موجودٌ وحاصلٌ في الواقع، ولذلك يحتمل الصدق والكذب، بخلاف الإنشاء فهو طلبٌ لغير موجودٍ ولا حاصلٍ، ولذلك لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا– فيه نظرٌ؛ إذ التحقيق أنَّ الإنشاء كالخبر في احتمال الصدق والكذب من حيث إنَّ له نسبةً خارجيةً ونسبةً كلاميةً، واحتمال الصدق والكذب فرع وجود هذه النسبة الخارجية.

فإن قلتَ: ما الفرق إذن بين الخبر والإنشاء؟

يُقال لك: الفرق بينهما ينحصر في أمرين:

أولهما: القصد من الكلام، فالقصد من الكلام في الخبر أنَّ له نسبةً في الخارج تُطابقه أو لا تُطابقه، والقصد من الكلام في الإنشاء هو إيجاد النسبة من غير قصدٍ إلى كونها حاصلةً في الواقع. وفي ذلك يقول العلامة المحقق سعد الدين التفتازاني – طيَّب الله ثراه:" وتحقيق ذلك أنَّ الكلام إمَّا أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ مُوجِدًا لها من غير قصدٍ إلى

كونه دالًا على نسبةٍ حاصلةٍ في الواقع بين الشيئين وهو الإنشاء، أو تكون نسبته بحيث يقصد أنَّ لها نسبةً خارجيةً تُطابقه أو لا تُطابقه وهو الخبر". أهـ[1].

وفي بيان عبارة السعد وشرحها يقول العلامة الدسوقي – عليه الرحمة– في حواشيه على مختصر المعاني: " والتحقيق كما قال الشارح: إنَّ الإنشاء له نسبةٌ كلاميةٌ ونسبة خارجيةٌ، تارةً يتطابقان ولا يتطابقان تارةً أخرى، فنحو: (هل زيد قائم؟)، و(قم) النسبة الكلامية للأول: طلب الفهم من المخاطب، وللثاني: طلب القيام منه، والنسبة الخارجة لهما: الطلب النفسي للفهم في الأول، والقيام في الثاني، فإن كان الطلب النفسي ثابتًا للمتكلم في الواقع كان الخارج مطابقًا للنسبة الكلامية، وإن كان الطلب النفسي ليس ثابتًا للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابقٍ، ونحو: (بعت) الإنشائي نسبته الكلامية: إيجاد البيع المفهوم من اللفظ، والخارجية: الإيجاد القائم بنفس المتكلم، فإن كان الإيجاد ثابتًا للمتكلم في الواقع كان مطابقًا، وإلا فلا، وممَّا يدل على أنَّ الإنشاء له نسبةٌ خارجيةٌ تُطابقه أو لا تُطابقه: أنَّ النسبة بين كلِّ أمرين في الواقع، إمَّا ثبوتية أو سلبية على طريق الحصر العقلي، وإلا لزم ارتفاع النقيضين أو اجتماعهما، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والنسبة بين الأمرين في الواقع نسبةٌ خارجيةٌ، وهي إمَّا: مطابقة للنسبة المفهومة من الكلام أو لا، فعُلم من هذا أنَّ النسبة الكلامية والخارجية والمطابقة وعدمها أمورٌ لا بُدَّ منها في الخبر والإنشاء، والفارق بينهما إنَّما هو القصد وعدم

([1]) مختصر المعاني (ص: ٥٤).

القصد، فالخبر لا بُدَّ فيه من قصد المطابقة أو قصد عدمها، والإنشاء ليس فيه قصد للمطابقة ولا لعدمها". أهـ[1].

قال شيخنا العلامة محمد أبو موسى – حفظه الله – مُعلِّقًا على كلام الدسوقي:" والذي حققه الدسوقي وغيره تراه متضمنًا في المعنى اللغوي، لأنَّه يعني النبأ والحكاية، كما قال ابن منظور:" والخَبَرُ، بِالتَّحْرِيكِ: وَاحِدُ الأَخْبَار. والخَبَرُ: مَا أَتاك مِنْ نَبإٍ عَمَّنْ تَسْتَخْبِرُ. ثم نقل عن ابْنُ سِيدَهْ: الخَبَرُ النَّبَأُ، وَالْجَمْعُ أَخْبَارٌ، وأَخابِير جَمْعُ الْجَمْعِ. فأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: { **يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبارَها**}[2]؛ فَمَعْنَاهُ يَوْمَ تُزَلْزَلُ تُخْبِرُ بِمَا عُمِلَ عَلَيْهَا"[3]. وكذلك الإنشاء لأنَّه يعني الإبداع والابتداء. قال الزجاج: وكلُّ مَنْ ابتدأ شيئًا أنشأه، والإنشاء الابتداء". أهـ[4].

ثانيهما: نوع النسبة الخارجية في كلٍّ من الخبر والإنشاء، فالنسبة الخارجية في الخبر خارجةٌ عن ذات المتكلم كائنةٌ في الواقع، والقصد من الخبر إفادة أنَّ محتواه – سواء أكان إثباتًا أو نفيًا – له واقعٌ خارج العبارة، فإن طابق الواقع الخارجي المحتوى وصفنا الكلام – حينئذٍ – بالصدق، وإن لم يُطابقه وصفنا الكلام – حينئذٍ – بالكذب.

أمَّا في الإنشاء فإنَّ النسبة الخارجية كائنةٌ في ذات المتكلم لا في الواقع، فقولك: (ليت زيدٌ يجيء)، أو قول الشاعر: (ليت الكواكب تدنو لي

([1]) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني (ص: ٣٠١).

([2]) الزلزلة: ٤.

([3]) يُنظر: لسان العرب (٤/ ٢٢٧) مادة (خبر).

([4]) دلالات التراكيب (ص: ١٩١).

فأنظمها) فيه نسبةٌ كلاميةٌ هي تمني دنو الكواكب، وله نسبةٌ خارجيةٌ هي قيام هذا التمني في نفس المتكلم، ويحتمل أن يكون هذا التمني القلبي قائمًا، فتكون النسبة الخارجية مطابقة، ويُوصف الكلام – حينئذٍ – بالصدق، ويحتمل أن يكون هذا التمني القلبي غير قائمٍ وأن يكون قد ادّعي ذلك في اللفظ فقط، ويُوصف الكلام – حينئذٍ– بالكذب، ولكن ليس القصد من الجملة – أعني جملة التمني الإنشائية – هو الإخبار بمطابقة هذه النسبة لتلك، وإنَّما المقصود هو إنشاء المعنى[1].

فإن قلتَ: فما معنى قولهم في تعريف الإنشاء: ما لا يحتمل الصدق والكذب؟

يُقال لك: ليس معناه أنَّه غير صالحٍ لأن يُوصف بالصدق والكذب، وإنَّما معناه أنَّ المقصود بأساليبه ليس هو الحكاية مع أنَّ وجود النسبتين الكلامية والخارجية اللذين يكون الصدق بمطابقتهما والكذب بعدم مطابقتهما قائمٌ فيه[2].

وبهذا التحقيق يتبيّن لك أنَّ الفرق بين الخبر والإنشاء ليس فرقًا ذاتيًّا يستلزم التباين التام القاضي بمنع العطف بينهما.

ثانيًا: إنَّ المسالك الخمسة التي سلكها جمهور البلاغيين والمفسرين في الآيات البينات التي ورد فيها العطف بين الخبر والإنشاء مبنيةٌ – كما مرَّ بك – على التأويل والتقدير، وأنت خبيرٌ بأنَّ التأويل لا يُصار إليه إلا بدليلٍ،

([1]) المصدر السابق (ص: ١٨٥).

([2]) المصدر السابق (ص: ١٩٠).

ولا دليل عند المانعين سوى تلك القاعدة البلاغية المشهورة القاضية بعدم صحة الوصل بين الإنشاء والخبر؛ لما بينهما من تباينٍ.

وقد علمت أنَّ هذه القاعدة لا تثبت أمام التحقيق العلمي القاضي بأنَّ الاختلاف بين الخبرية والإنشائية من حيث الصيغة اللفظية لا يضر؛ إذ يكفي لصحة العطف بينهما وجود التناسب، على أنَّ التناسب المعنوي هو المعول عليه، والمستند إليه في باب الفصل والوصل بين الجمل.

ينضاف إلى ذلك أنَّ حمل الكلام على ما لا يحتاج إلى تقديرٍ وتأويلٍ أولى ممَّا يحتاج إلى تقديرٍ وتأويلٍ، وكلام الله – تعالى – ينبغي أن يُحمل على أفخم المعاني وأجزلها، وأشرف المحامل وأفضلها.

ثالثًا: اللجوء إلى التقدير والتأويل اعتمادًا على قاعدةٍ بلاغيةٍ أمرٌ غير سديدٍ، وصنيعٌ غير رشيدٍ؛ إذ يترتب عليه جعل القرآن الكريم تابعًا للقاعدة ومحكومًا عليه بها.

وممَّا ينبغي أن يُعلم أنَّ أمثل الطرق وأفضل السبل لمن يريد فهم القرآن أو الاستنباط منه: أن يتجرَّد من أفكاره وأهوائه، وأن يقف منه موقف المتعلم الذي يستضيء بنوره، والمتلقي الذي يهتدي بهداه، وأن يجعله مرجعًا يرجع إليه، ومعتمدًا يُعوّل عليه، ومستندًا يستمد منه، موقنًا أنَّ القرآن متبوعٌ لا تابعًا، وحاكمٌ لا محكومًا عليه، وأصلٌ يُبنى عليه غيره لا فرعًا ينبني على غيره.

ولهذا كان من أعظم مواطن الزلل، وأكبر أسباب الخلل أن يُجرَّ القرآن جرًّا ليُؤيّد – رغم أنفه – معتقدًا أو مذهبًا أو فكرًا أو قاعدةً أو مدرسةً أو سلوكًا أو فقهًا أو تصورًا، فإنَّ الذي يعمد إلى القرآن ورأسه مشحونةٌ بأفكارٍ أو

تصوراتٍ مسبقة، فلا شك أنَّ ما وافق أفكاره – ولو بتكلفٍ وتمحلٍ – أظهره وأعلاه، وما لم يُوافق ستره وأخفاه، وما تناقض تعسَّف وتكلَّف في تأويله وليّ عنقه ليُؤيّد مُدَّعاه، ويُوافق هواه.

ومن هنا فإنَّه لا يسعني إلا أن أضمَّ صوتي إلى صوت الطاهر بن عاشور، وأتعجب من صنيع البلاغيين والمفسرين الذين يمنعون العطف بين الخبر والإنشاء مع وروده في القرآن لمجرد أنَّه خالف قاعدةً بلاغيةً، ويضطرون إلى تأويل ما ورد من ذلك خشية مخالفة تلك القاعدة، مُذكِّرًا إياهم بأنَّ القرآن هو الأصل الذي تُستمد منه قواعد البلاغة، والحَكَم الذي ينبغي التحاكم إليه عند التنازع والاختلاف.

رابعًا: إذا كانت البلاغة – كما هو مقررٌ معلومٌ – هي مراعاة مقتضى الحال، فإنَّ المقام قد يستدعي هذا النوع من العطف لأغراضٍ، منها:

التكميل، كما في قوله تعالى: { **ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ**}[1]. فقد جوَّز ابن عاشور في إعراب الجملة الكريمة: { **وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ**} وجهين: الأول: أن تكون معطوفة على الصفات المتقدمة فتكون جملة { **فَاعْبُدُوهُ**} معترضة. الثاني: أن تكون معطوفة على جملة { **فَاعْبُدُوهُ**} بناءً على جواز عطف الخبر على الإنشاء والعكس، والغرض من ذلك: تكميل التعليل للأمر بعبادته – سبحانه – دون غيره، بأنَّه متكفل بالأشياء كلها من الخلق والرزق والإنعام وكل ما

(1) الأنعام: ١٠٢.

يطلب المرء حفظه له، فالوجه عبادته ولا وجه لعبادة غيره، فإنَّ اسم الوكيل جامعٌ لمعنى الحفظ والرقابة[١].

ومنها: **التعريض**، كما في قوله تعالى: { **وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ (١٢) لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ (١٣) وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ**}[٢]، فإنَّ الجملة الشريفة {**إِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ**} معطوفةٌ على جملة التنزيه { **سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ**} عطف الخبر على الإنشاء. وفي هذا تعريضٌ بتوبيخ المشركين على كفران نعمة الله بالإشراك وبنسبة العجز عن الإحياء بعد الموت؛ لأنَّ المعنى: وجعل لكم من الفلك والأنعام ما تركبون لتشكروا بالقلب واللسان فلم تفعلوا، ولملاحظة هذا المعنى أكَّد الخبر. وفيه – أيضًا– تعريضٌ بالمؤمنين بأن يقولوا هذه المقالة كما شكروا لله ما سخر لهم من الفلك والأنعام[٣].

ومنها: **التأكيد**، كما في قوله تعالى: { **بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (١٦) وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى**}[٤]، فالجملة الخبرية { **وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى**} معطوفة على جملة التوبيخ { **بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا**} عطف الخبر على الإنشاء لأنَّ هذا الخبر يزيد إنشاء التوبيخ توجيهًا وتأييدًا بأنَّهم في إعراضهم عن النظر في دلائل حياة آخرة قد أعرضوا عمَّا هو خيرٌ وأبقى[٥].

---

(١) يُنظر: التحرير والتنوير (٤١٣/٧).

(٢) الزخرف: ١٢ – ١٤.

(٣) المصدر السابق (١٧٥/٢٥).

(٤) الأعلى: ١٦، ١٧.

(٥) المصدر السابق (٢٩٠/٣٠).

وسيأتيك مزيد بيانٍ وتوضيحٍ لهذه الأمثلة، وللغرض من عطفها في الدراسة التطبيقية في المبحث الثاني، فانتظره.

المطلب الرابع: القائلون بجواز العطف بين الخبر والإنشاء قديمًا وحديثًا

ذهب بعضُ العلماء من القدامى والمحدثين إلى جواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه، ولم يرتضوا رأي الجمهور القاضي بالمنع، فمن القدامى:

(١) الإمام أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى (سنة ٧٠٢هـ)

حيث جاء تصريحه بصحة عطف الخبرية على الإنشائية وعكسه في كتابه (رصف المباني في حروف المعاني) عند حديثه عن الواو العاطفة، وذلك حيث يقول:" فإن عطفت جملةً على جملةٍ لم يلزم تشريكٌ في اللفظ ولا في المعنى، ولكن في الكلام خاصةً، ليُعلم أنَّ الكلامين فأكثر في زمانٍ واحد أو في قصدٍ واحدٍ، فلذلك جاز أن يُعطف بها إذ ذاك جملةٌ خبريةٌ على مثلها وعلى طلبيةٍ، وجملةٌ طلبيةٌ على مثلها وعلى خبريةٍ، فتقول: قام زيد وقعد عمرو، وقام زيدٌ واقعد، وعلى هذا يجوز: بسم الله الرحمن الرحيم وصلَّى الله على سيدنا محمدٍ وعلى آله، فالواو عطف طلب – وهو الدعاء – على الخبر، وحكي من كلام البديع:" ظفِرنا بصيدٍ وحيَّاك الله أبا زيدٍ"[١]، وتقول: قم وقعد زيد، وقم واقعد، وقم ولا تقعد، ولا تقم واقعد".أهـ[٢].

(٢) ومنهم – كذلك – الشيخ أبو حيان الأندلسي المتوفى (سنة ٧٤٥هـ)،

فتراه يُصرّح في بحره المحيط عند كلامه على تفسير قول الله تعالى: { **وَبَشِّرِ**

---

(١) هذا كلام بديع الزمان الهمذاني في المقامات، يُنظر: في المقامة البغدادية (ص: ٦٦).

(٢) رصف المباني (ص: ٤١٥).

الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ} الآية[1]، بجواز عطف الجملة الإنشائية على الجملة الخبرية والعكس، مُرجِّحًا أن تكون الجملة الإنشائية { **وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ**} معطوفةٌ على الجملة الخبرية قبلها، وهي قوله: { **أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ**}، ناقدًا تأويل الزمخشري أن يكون قوله: {وبشر} معطوفًا على قوله: { فاتقوا النار}، ليكون عطف أمرٍ على أمرٍ، كما تقول: يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم، وبشر يا فلان بني أسد بإحساني إليهم[2]، جازمًا بخطئه فيما ذهب إليه؛ لأنَّ قوله: { فاتقوا} جواب للشرط وموضعه جزم، والمعطوف على الجواب جواب، ولا يمكن في قوله: { وبشر} أن يكون جوابًا لأنَّه أمرٌ بالبشارة ومطلقًا، لا على تقدير إن لم تفعلوا، بل أمر أن يبشر الذين آمنوا أمرًا ليس مترتبًا على شيء قبله، وليس قوله: { وبشر} على إعرابه مثل ما مثَّل به من قوله: يا بني تميم إلخ، لأنَّ قوله: احذروا لا موضع له من الإعراب، بخلاف قوله: {فاتقوا}؛ فلذلك أمكن فيما مثل به العطف ولم يمكن في { وبشر}.

ثم ينتهي الشيخ أبو حيان إلى:" أنَّ عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل، فعلى هذا يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة غير الخبرية، وهذه المسألة فيها اختلافٌ، ذهب جماعة من النحويين إلى اشتراط اتفاق المعاني، والصَّحيح أنَّ ذلك ليس بشرط".أهـ[3].

---

(1) البقرة: ٢٥.

(2) يُنظر: الكشاف (١/١٠٤).

(3) البحر المحيط (١/ ١٧٩)، ويُنظر كذلك: التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل (٥/ ٢٠٦) حيث تعقَّب ابن مالك في قوله بالمنع، وصرَّح بالجواز.

(٣) (٤) ومنهم – كذلك – السَّمين الحلبي المتوفى سنة (٧٥٦هـ)، وابن عادل الحنبلي المتوفى سنة (٧٧٥هـ) حيث صحَّحا – عليهما الرحمة – أنَّه لا يُشترط في عطف الجمل التوافقُ معنىً، بل تُعطف الطَّلبيَّةُ على الخبريَّةِ وبالعكس، واستدلَّا بقول القائل:

تُنَاغي غَزَالًا عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ *** وكَحِّلْ مَآقِيكَ الحِسَانَ بِإِثْمِدِ**[١].

وبقول امرئ القيس:

وإن شِفائي عَبْرةٌ إن سَفَحْتُها ** وهلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ**[٢]"[٣].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه، يُنظر في ديوانه (ص: ٨٣)، وهو في مغني اللبيب (ص: ٦٢٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٠٧) بلا نسبة.

وتناغي: تكلم الآخر بما يحب. وغزالًا: يراد به صبي جميل. ومآقي: جمع موق وهي طرف العين. وإثمد: حجر الكحل. والمعنى: كانت المرأة تدلل صبيًّا حسن المنظر أمام منزل ابن عامر وتطلب منه أن يستعمل حجر الإثمد لتكحيل عينيه. والشاهد فيه: عطف الجملة الإنشائية (وكحل مآقيك) على الجملة الخبرية (تناغي غزالًا). يُنظر: شرح الأشموني (٢/ ٤٠٧) هامش رقم (١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، يُنظر في ديوانه (ص: ٢٤)، ونسبه له سيبويه في الكتاب (١٤٢/٢)، وابن منظور في لسان العرب (١١/ ٤٨٥) (مادة عول)، والبغدادي في خزانة الأدب (٣/ ٤٤٨).

والعبرة: الدمعة. ومهراقة: مصبوبة مثل مراقة. ورسم: آثار الديار أو الأطلال. ودارس: اسم فاعل من درس بمعنى عفا وانمحى. ومعول: بكاء أو عويل. والمعنى: إنَّ دمعي هو ملجئي الوحيد عندما أرى آثار الديار وأتذكر الأهل والأحبة، وأتذكر أنَّه لا فائدة من البكاء لأنَّه لا يرُدُّ حبيبًا ولا يشفي قلب المحب.

والشاهد فيه: عطف الشطر الثاني، وهو جملة الاستفهامية على الشطر الأول، وهو جملة خبرية. يُنظر: شرح الأشموني (٢/ ٤٠٦) هامش رقم (٣).

(٣) يُنظر: الدر المصون (١/ ٢٠٨، ٢٠٩)، واللباب في علوم الكتاب (١/ ٤٤٦).

هؤلاء من القدامى، أمَّا من المعاصرين:

(٥) الأستاذ الكبير عبد المتعال الصعيدي المتوفى (سنة ١٣٨٣هـ) – رحمه الله – الذي حصر مقتضيات ترك العطف بين الجمل في ثلاثة أشياء فقط، هي: ألا يكون بين

الجملتين جامعٌ، والاستئناف البياني، ودفع الإيهام[١].

فإن قيل له: ألا يُعدُّ الاختلاف بين الجمل خبرًا وإنشاءً من مقتضيات الفصل البلاغية؟

يُجيب – طيَّب الله ثراه – بأنَّ " الفصل للاختلاف في الخبر والإنشاء حكمٌ نحويٌّ، لا يصحُّ أن يعدَّ في اعتبارات الفصل والوصل، فهو لا يرجع إلى مقامٍ يقتضيه حتى يصحَّ أن يذكر في هذا العلم، وإنَّما يرجع إلى منع جمهور النحويين له".أهـ[٢].

(٦) ومنهم – أيضًا – الشيخ محمد الأمين الشنقيطي المتوفى (سنة ١٣٩٣هـ)، وذلك حيث يقول– عليه الرحمة– عند تفسيره قول الله تعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٤٥) وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ (٤٦) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ**

---

(١) البلاغة العالية (ص: ١١١ – ١١٣).

(٢) المصدر السابق (ص: ١٠٦)، ويُنظر معه: بغية الإيضاح (٢/ ٢٨٥) هامش رقم (١) حيث قال الشيخ الصعيدي:" وإنّي أرى أنَّ ترك العطف في هذا الضرب لمانعٍ نحويٍّ؛ فلا يصحُّ أن يُعدَّ من الفصل المعدود من أبواب البلاغة".أهـ.

وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ[1]:" **{وَلاَ تَكُونُواْ}** النهي معطوف على الأمر، لأنَّ قوله: **{فَاثْبُتُواْ}** أمرٌ، وقوله: **{وَلاَ تَكُونُواْ}** نهْيٌ، والأمر والنهي كلاهما إنْشَاء، يُعطف كلٌّ منهما على الآخر بلا نزاعٍ. وإنَّما الخلاف بين العلماء في عطف الإنشاء على الخَبَرِ، أو الخبر على الإنشاء، فمنعه جماعةٌ من العلماء.

والتحقِيقُ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ القرآن العظيم واستقراء اللغة العربية: هو جَوَازُ عَطْفِ الخَبَرِ عَلَى الإنشاء، والإنشاء على الخبر، وإن ظنَّ مَنْعه جماعةٌ من علماء البلاغة ومن النحويين. ومن عطف الإنشاء على الخبر في القرآن العظيم: قوله تعالى عن أبي إبراهيم: **{ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا}**[2]، فقوله: **{ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ}** الآية، خبر، وقوله: **{وَاهْجُرْنِي}** إنشاء؛ لأنَّه أمر، فهو إنشاء معطوف على خبر، وهذا المعنى معروفٌ في كلام العرب، ومنه قول امرئ القيس:

وإن شِفائي عَبْرةٌ إن سَفَحْتُها *** وهلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ**[3].

لأنَّ الشطر الأول خبر، والشطر الثاني إنشاء، وهو معطوف عليه. ونظيره قول الآخر:

تُنَاغي غَزَالًا عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ *** وكَحِّلْ مَآقِيكَ الحِسَانَ بِإِثْمِدِ**[4].

---

(1) الأنفال: ٤٥ – ٤٧.

(2) مريم: ٤٦.

(3) سبق تخريجه (ص: ٢٤) هامش رقم (٣).

(4) سبق تخريجه (ص: ٢٤) هامش رقم (٢).

وهو عطف إنشاء على خبر، وهذا هو الصَّواب". أهـ[1].

تنبيهات تتعلق بهذا المطلب

وقبل أن أضع قلمي عن هذا المطلب مُيمِّمًا شطره إلى مطلبٍ آخر أُحبُّ أن أُنبِّه القارئ الكريم إلى أمرين:

أولهما: ما نُسب إلى سيبويه من تجويزه عطف الخبر على الاستفهام والعكس فيه نظرٌ، فقد فهم الصَّفَّار – تلميذ ابن عصفور– من قول سيبويه:" واعلم أنَّه لا يجوز: مَن عبد الله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين، رفعتَ أو نصبتَ؛ لأنَّك لا تُثني إلا على من أثبته وعلمتَه، ولا يجوز أن تَخلِط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلةٍ واحدةٍ، وإنَّما الصفة علَمٌ فيمن قد علمتَه". أهـ[2]، منعه صحة العبارة من جهة النعت لا من جهة العطف، فاستنبط عن طريق مفهوم المخالفة أنَّ سيبويه يجوِّز العطف بين الخبر والاستفهام؛ ولهذا قال:" لمَّا منعها سيبويه من جهة النعت عُلم أنَّ زوال النعت يُصحِّحُها".أهـ[3].

ولمَّا كان كلام سيبويه يحتمل المانعين معًا– أعني منع صحة العبارة من جهة النعت، ومن جهة العطف أيضًا– تعقَّب ابن هشامٍ فهم الصَّفَّار بقوله:" ولا حجة فيما ذكر الصَّفَّار؛ إذ قد يكون للشيء مانعان، ويُقتصر على ذكر أحدهما لأنَّه الذي اقتضاه المقام، والله أعلم".أهـ[4].

([1]) العذب النمير في مجالس الشنقيطي في التفسير (٥/ ٨٩، ٩٠).

([2]) الكتاب (٢/ ٦٠).

([3]) يُنظر: مغني اللبيب (ص:٦٣٠) نقلًا عنه.

([4]) المصدر السابق، نفس الصفحة.

وصدق ابن هشام؛ فإنَّه من المعلوم أنَّ الدليل إذا تطرَّق إليه الاحتمال المعتبر سقط به الاستدلال.

وممَّن نسب – كذلك – جواز العطف بين الخبر والاستفهام إلى سيبويه: الشيخ أبو حيان حيث نقل كلامه فغلط عليه، وتصرَّف في كلام الصَّفَّار فوهم فيه، كما صرَّح بذلك ابن هشام في مغني اللبيب[1]، والذي أوقع أبا حيان في الغلط توهمه أنَّ مراد الصَّفَّار النعت الصناعي الذي هو تابعٌ، فصحَّح المسألة بجعل الوصف خبر مبتدأ محذوفٍ، وهذا غلطٌ ظاهرٌ, فإنَّ سيبويه مُصرّحٌ بامتناع المسألة مع الوصف المقطوع حيث قال: " رفعت أو نصبت", وإنَّما مراد الصَّفَّار أنَّ الوصف إذا زال بالكلية بأن قيل: (مَنْ عبد الله وهذا زيد) كان التركيب جائزًا لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع, فثبت حينئذٍ جواز عطف الخبر على الإنشاء[2], وقد تقدَّم ردُّ ابن هشامٍ على فهم الصَّفَّار آنفًا.

ثانيهما: ما نسبه الطَّاهر بن عاشورٍ إلى أبي عليٍّ الفارسي من قوله بجواز عطف الخبر على الإنشاء بالواو، واحتجاجه بقوله تعالى: { **وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ**}[3]، فيه نظرٌ أيضًا؛ إذ كلام أبي عليٍّ في عطف الاسمية على الفعلية لا الخبرية على الإنشائية، ومن راجع المغني

---

(1) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(2) يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/١٨٠).

(3) الأنعام: ١٢١. ويُنظر: التحرير والتنوير (٨/٤١).

لابن هشام أدرك قدر ما وقع فيه الطَّاهر بن عاشورٍ من الوهم في نسبته الجواز إلى أبي عليٍّ[1]، فسبحان مَنْ تنزَّه عن السَّهو والخطأ.

****

(1) يُنظر: مغني اللبيب (ص: ٦٣١، ٦٣٢).

المبحث الثاني: من مواضع عطف الخبر على الإنشاء وعكسه في التحرير والتنوير (دراسة تطبيقية)

المطلب الأول: من مواضع عطف الخبر على الإنشاء في التحرير والتنوير

الموضع الأول: قوله تعالى: { **وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوهُ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ**}[1].

قال الطاهر بن عاشور: "وجملة { **وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ**} إما عطفٌ على جملة {**اتَّقُوهُ**} عطف الخبر على الإنشاء، فتكون من جملة المقول المأمور به بقوله: { **قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ**} أي وقل لهم: { **وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ**}، أو عطفٌ على {**قُلْ**}، فيكون من غير المقول، وفي هذا إثباتٌ للحشر على منكريه وتذكيرٌ به للمؤمنين به تحريضًا على إقامة الصلاة والتقوى". أهـ[2].

الدراسة:

يرى العلامة النَّحاس والمحقق الألوسي – عليهما سحائب الرحمة– أنَّ الواو في قوله: { **وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ**} **للاستئناف**، و{**هُو**} مبتدأ، و{ **الَّذِي**} خبره، وجملة { **تُحْشَرُونَ**} صلة، و{ **إِلَيْهِ**} جار ومجرور متعلقان بـــ { **تُحْشَرُونَ**}، والغرض من هذا الاستئناف: إيجاب الامتثال بما أمر به سبحانه من الأمور الثلاثة { **وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ**}، { **وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ**}، {**وَاتَّقُوهُ**}[3].

---

(1) الأنعام: ٧٢.

(2) التحرير والتنوير (٣٠٦/٧).

(3) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس (١٦/٢)، وروح المعاني (١٧٩/٤).

وذهب العلامة البقاعي إلى أنَّها **عاطفةٌ على مقدرٍ**، فقال: " ولمَّا كان التقدير: فهو الذي ابتدأ خلقكم من طينٍ فإذا أنتم بشر مصوَّرون، وجعلكم أحياء فبقدرته على مدى الأيام تنتشرون، عطف عليه قوله: { **وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ**} أي لا إلى غيره بعد بعثكم من الموت { **تُحْشَرُونَ**} فأتى بالبعث الذي هم له منكرون لكثرة ما أقام من الأدلة على تمام القدرة في سياقٍ دالٍ على أنَّه ممَّا لا مجال للخلاف فيه، وأنَّ النَّظر إنَّما هو فيما وراء ذلك، وهو أنَّ عملهم للباطل سوَّغ تنزيلهم منزلة من يعتقد أنَّه يحشر إلى غيره سبحانه ممَّن لا قدرة له على جزائهم، فأخبرهم أنَّ الحشر إليه لا إلى غيره، لأنَّه لا كلام هناك لسواه". أهـ(١).

أمَّا الطَّاهر بن عاشور فرأى أنَّها **عاطفةٌ** على قوله: {**اتَّقُوهُ**}، فتكون من جملة المقول المأمور به بقوله: { **قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ**} أي وقل لهم: { **وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ**}، وهذا من عطف الخبر على الإنشاء، أو **عاطفة** على قوله: {**قُلْ**}، فيكون من غير المقول، وهو – أيضًا – من عطف الخبر على الإنشاء، والغرض من هذا العطف: إثبات الحشر على منكريه، وتذكير المؤمنين به تحريضًا لهم على إقامة الصَّلاة والتَّقوى.

قلتُ: وما ذهب إليه الطاهر بن عاشور من كون الواو عاطفةً على قوله: {**اتَّقُوهُ**}، فتكون من جملة المقول المأمور به بقوله: { **قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ**} أولى وأوجه وأعلى من وجهة نظري، وذلك لما يلي: **أولًا:** الكلام عليه شديد الاتصال بما قبله.

---

(١) نظم الدرر (١٥٢/٧، ١٥٣).

ثانيًا: مجيء قوله: { **وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ**} في صورة الخبر دون ما قبله من الأوامر الثلاثة (أمرنا لنسلم ومعناه أسلموا، أقيموا الصلاة، اتقوه) التي عطف عليها؛ لأنَّ إسلام الوجه لله، وإقامة الصلاة، واتقاء الله أمورٌ يتفاوت الناس في تحقيقها، فمنهم من يقوم بها على الوجه الأكمل، ومنهم من يؤدي صورتها دون معناها، ومنهم من يتركها بالكلية، وكلٌّ مجازى حسب عمله، أمَّا الرجوع إلى الله للحساب والجزاء فكلُّ الناس متساوون فيه؛ لذا عبَّر عنه بالجملة الخبرية الاسمية التي تفيد الثبات والرسوخ وتحقق الوقوع دون تفاوتٍ أو خلفٍ، وفي هذا – كما ترى – إثباتٌ للبعث والحشر، وتعريضٌ بمنكريه.

ثالثًا: الغرض من هذا الخبر المؤكَّد الثابت المعطوف على الأوامر الثلاثة قبله: التحريض على امتثالها والقيام بها على الوجه الأكمل، والتنبيه والتخويف لمن ترك امتثالها وأعرض عنها؛ لأنَّه إنَّما تظهر ثمرات امتثالها وحسرات تركها يوم الحشر والقيامة.

رابعًا: كون الواو عاطفة يزيد ذلك التحريض والتخويف تأكيدًا وتقريرًا؛ لأنَّها لمطلق الجمع كما هو معلومٌ، فكأنِّي بالجملة الكريمة تقول للمخاطب: ينبغي عليك أن تستحضر في ذهنك وتجمع في مخيلتك بين قيامك بهذه الأوامر الثلاثة وبين ملاقاة الله في القيامة لمجازاتك على عملك، فيكون ذلك الاستحضار والجمع دافعًا لك إلى الامتثال والأداء على أكمل وجهٍ، وداعيًا إلى الإخلاص والإحسان، ومُعينًا على تحمل مشاق القيام بهذه الأعمال، ومجاهدة النفس والهوى، وهذا هو سر عطف الخبر على الإنشاء في الآية الكريمة، والله أعلم.

****

الموضع الثاني: قوله تعالى: { **وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ (١٢) لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ(١٣) وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ**}[١].

قال الطاهر بن عاشور: " والجملة – يعنى قوله: {**وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ**}– معطوفة على جملة التنزيه عطف الخبر على الإنشاء، وفي هذا تعريضٌ بتوبيخ المشركين على كفران نعمة الله بالإشراك وبنسبة العجز عن الإحياء بعد الموت؛ لأنَّ المعنى: وجعل لكم من الفلك والأنعام ما تركبون لتشكروا بالقلب واللسان فلم تفعلوا، ولملاحظة هذا المعنى أكَّد الخبر، وفيه تعريضٌ بالمؤمنين بأن يقولوا هذه المقالة كما شكروا لله ما سخر لهم من الفلك والأنعام". أهـ[٢].

الدراسة:

ذهب الشهاب الخفاجي إلى أنَّ الواو في قوله تعالى:{**وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ**} للحال[٣]، وتبعه الشيخ محيي الدين درويش مُبيّنًا سر مجيء هذه الحال هنا، فقال:" سرُّ الحال: والسر في قوله: {**وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ**} أنَّه كم من راكبٍ دابةً عثرت به أو شمست أو طاح عن ظهرها فهلك، وكم من راكبين في سفينة انكسرت بهم فغرقوا، فلمَّا كان الركوب بحدِّ ذاته أمرًا شديدًا لخطورة مجهول المغبة، والراكب مستهدف لأنواع المتالف وصنوف المخاطر

---

(١) الزخرف: ١٢ – ١٤.

(٢) التحرير والتنوير(١٧٥/٢٥).

(٣) حاشية الشهاب (٧/ ٤٣٥).

كان من حقه أن لا ينسى أنَّه هالك لا محالة، وأنَّه منقلبٌ إلى الله، ولن يتاح له الإفلات من قضائه إذا حمّ، ومن قدره إذا حلّ، والغاية من كلِّ ذلك أن يكون منتبهًا إلى نفسه، غير مؤثرٍ لدنياه على آخرته". أهـ[1].

وذهب الإمام البقاعي إلى أنَّ الواو في الآية الكريمة عاطفةٌ على مقدرٍ، والتقدير: فمن ربنا كان ابتداؤنا لا نعلم شيئًا ولا نقدر على شيءٍ، والآن نحن متى شئنا ساكنون، ومهما أردنا منتشرون **{وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا}** المحسن إلينا بالبداءة والإقرار على هذه التنقلات على هذه المراكيب لا إلى غيره **{لَمُنْقَلِبُونَ}** أي لصائرون ومتوجهون وسائرون بالموت وما بعده إلى الدار الآخرة انقلابًا لا إياب معه إلى هذه الدار[2].

أمَّا الطاهر بن عاشور فذهب إلى أنَّها عاطفةٌ، عطفت الجملة الخبرية **{ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ}** على الجملة الإنشائية **{ سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ}**، والغرض من هذا العطف: التعريض بتوبيخ المشركين على كفران نعمة الله بالإشراك وبنسبة العجز عن الإحياء بعد الموت.

قلتُ: وما ذهب إليه الطَّاهر – من وجهة نظري – أولى وأوجه؛ لما يلي:

أولًا: الكلام عليه شديد الاتصال بما قبله من غير احتياجٍ إلى تقديرٍ وتأويل، وغنيٌّ عن البيان أنَّ الآية إذا احتملت معنيين: أحدهما: متصلٌ بما قبله من غير احتياجٍ إلى تقديرٍ وتأويلٍ، والآخر: منقطعٌ عمَّا قبله يحتاج إلى تقديرٍ وتأويلٍ، فالأولى حملها على المعنى الذي لا يحتاج إلى تقديرٍ وتأويلٍ؛ إذ الكلام عليه حينئذٍ يكون شديد الاتصال بما قبله.

---

(1) إعراب القرآن وبيانه (٦٩/٩، ٧٠).

(2) نظم الدرر (٣٩٦/١٧).

ثانيًا: الغرض من هذا العطف: تنزيه الله سبحانه عمَّا فعله المشركون من إشراكهم معه آلهةً أُخرى وعبادتهم غيره، وهذا متحققٌ بقوله: { **الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ**}، المذكِّر بقدرة الله المطلقة على نجاتهم من المخاطر وإهلاكهم بها، وتنزيهه سبحانه – كذلك – عن نسبتهم العجز إليه بإنكارهم البعث، وهذا متحققٌ بقوله: { **إِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ**}، المُنبِّه بالسيِّر الدنيويّ على السيِّر الأُخرويّ.

ثالثًا: كون الواو عاطفةً يشير إلى ذلك التلازم الذهني الجامع بين الإيمان بقدرة الله المطلقة وبين الإقرار بالبعث بعد الموت، فمن آمن بقدرة الله أقرَّ – لا محالة – بالبعث، ومن أنكر قدرة الله المطلقة فأشرك معه آلهةً أُخرى أنكر – لا محالة– قدرته على إحياء الناس وإعادتهم مرةً أُخرى إلى الحياة بعد فنائهم، وفي هذا العطف ما فيه من التعريض بتوبيخ المشركين لجمعهم بين الشرك وإنكار البعث، والتعريض – كذلك – بمدح المؤمنين لجمعهم بين الإيمان بقدرة الله المطلقة والإقرار بالبعث بعد الموت، والله أعلم.

****

الموضع الثالث: قوله تعالى: {**فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ**}[1].

قال الطاهر بن عاشور: " وجملة { **وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ**} عطفٌ على النهي عطف الخبر على الإنشاء، والخبر مستعمل في الوعد". أهـ[2].

([1]) محمد: ٣٥.

([2]) التحرير والتنوير (١٣٢/٢٦).

الدراسة:

يرى أكثر المفسرين أنَّ الواو هنا للحال، والمعنى: لا تهنوا وتدعوا أعداءكم إلى السلم جبنًا والحال أنَّكم الأعلون والله معكم، والغرض من هذه الحال هنا: تقرير معنى النهي، وتأكيد وجوب الانتهاء؛ فإنَّ كونهم الأغلبين، وكونه – عز وجل– معهم وناصرهم من أقوى موجبات الاجتناب عمَّا يوهم الذل والضراعة[1].

وجوَّز القاضي ابن عطية والشيخ أبو حيان كونها للحال وللاستئناف[2].

أمَّا الطاهر بن عاشور فرأى – كما علمت – أنَّ الواو للعطف، عطفت الجملة الخبرية { **وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ**} على الجملة الإنشائية { **فَلَا تَهِنُوا**}، على أنَّ هذا الخبر مستعملٌ في الوعد والتبشير لهم.

وما ارتآه ابن عاشور أعلى – من وجهة نظري– ممَّا ذهب إليه الأكثرون، وأوفق بالمقام؛ وذلك لأنَّ المقام مقام نهي لهم عن الضعف والعجز أمام أعدائهم، وكون الجملتين الشريفتين: { **وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ**} إخبارًا بنصر الله تعالى ومعونته وتمكينه لهم على سبيل الوعد الذي لا يتخلف فيه ما فيه من التبشير الدافع لهم إلى اجتناب النهي، فلا يضعفون ولا يجبنون وقد أُخبروا خبرًا صادقًا لا يحتمل كذبًا، ووُعدوا وعدًا جازمًا لا يتخلف أبدًا بالنصر والغلبة والتمكين، وممَّا يزيد البشارة تأكيدًا وتقريرًا مجيء كلٍّ من

---

(1) يُنظر: نظم الدرر (١٨/ ٢٦٣)، وفتوح الغيب (١٤/ ٣٦١)، روح المعاني (٢٣٥/١٣)، وإعراب القرآن وبيانه (٢٢٧/٩).

(2) يُنظر: المحرر الوجيز (١٢٢/٥)، والبحر المحيط (٤٧٦/٩).

الخبرين جملةً اسميةً تدل على ثبات الغلب لهم وثبات عناية الله بهم ومعيته لهم.

وكون الواو عاطفة يزيد البشارة تأكيدًا وتقريرًا – أيضًا– لأنَّها تفيد مطلق الجمع، فكأنِّي بالآية الشريفة تقول للمؤمنين: إنَّ الله تعالى قد جمع بينكم وبين الغلبة على أعدائكم ومعيته لكم، فلا تضعفوا وتدعوا إلى السلم جبنًا وخورًا، وبذلك يكون الغرض من عطف الخبر على النهي التعليل المقرون بالتبشير الدافع لهم إلى اجتنابه، والله أعلم.

****

الموضع الرابع: قوله تعالى:{ **بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (١٦) وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى**}[١].

قال الطاهر بن عاشور: " وجملة: { **وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى**} عطفٌ على جملة التوبيخ عطف الخبر على الإنشاء لأنَّ هذا الخبر يزيد إنشاء التوبيخ توجيهًا وتأييدًا بأنَّهم في إعراضهم عن النظر في دلائل حياة آخرة قد أعرضوا عمَّا هو خيرٌ وأبقى". أهـ[٢].

الدراسة:

يرى الطاهر بن عاشور – رحمه الله – أنَّ الواو في قوله تعالى: { **وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى**} للعطف، وقد عطفت الجملة الخبرية: { **الْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى**} على جملة الإنشائية { **تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا**} فهي بمعنى (الاستفهام) على تقدير

---

(١) الأعلى: ١٦، ١٧.

(٢) التحرير والتنوير (٣٠/٢٩٠).

همزته أي: (أتؤثرون؟!) والغرض من عطف الخبر على الإنشاء في هذا المقام زيادة توبيخهم وعتابهم تأييدًا وتأكيدًا؛ إذ كيف يقدِّمون الفاني على الباقي؟!

وذهب العلامة البقاعي، والقاضي أبو السعود العمادي، والمحقق الألوسي، والشيخ محيي الدين درويش – عليهم سحائب الرحمة– إلى أنَّ الواو هنا حالية، والجملة الشريفة { **الْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى**} حال من فاعل { تُؤْثِرُونَ} مؤكدة للتوبيخ والعتاب أي تؤثرون الحياة الدنيا على الآخرة والحال أنَّ الآخرة خيرٌ لأنَّ نعيمها خالصٌ لا كدر فيه ولا شائبة، أبديٌّ دائمٌ لا انقطاع له أصلاً[1].

وذهب النحاس، وابن خالويه – طيَّب الله ثراهما– إلى أنَّها استئنافية، وجملة { **الْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى**} مستأنفة، و {الْآخِرَةُ} مبتدأ، و { خَيْرٌ} خبره[2].

قلتُ: وما ذهب إليه ابن عاشور من كون الواو في الآية الكريمة للعطف– أعني عطف الخبر على الإنشاء– أوفق بالمقام وأليق بالسياق وأعلى من كونها حالية أو استئنافية؛ إذ الواو العاطفة لمطلق الجمع كما هو معلوم، والمقام مقام توبيخٍ لهم على تقديمهم الدنيا الفانية على الآخرة الباقية، ويزداد توبيخهم وعتابهم إذا عُلم أنَّهم فضَّلوا الدنيا على الآخرة بعد اجتماع صورتيهما أمام أعينهم، وقابلوا وقارنوا بينهما، وكأنِّي بالآية الشريفة تنعى

([1]) يُنظر: نظم الدرر (٢١/٤٠٥، ٤٠٦)، وإرشاد العقل السليم (٩/ ١٤٧)، وروح المعاني (١٥/٣٢٣)، وإعراب القرآن وبيانه (١٠/ ٤٥٣).

([2]) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس (٥/ ١٢٨)، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (ص: ٦٣).

عليهم إيثارهم الدنيا على الآخرة بعد استحضار صورتيهما في الذهن، والجمع بينهما في المخيلة، وهذا ما أفادته الواو العاطفة، وغنيٌّ عن البيان أنَّ الضلال بعد علمٍ واختيارٍ أعظم جرمًا، وأكبر إثمًا من ضلالٍ عن جهلٍ، والله أعلم.

****

المطلب الثاني: من مواضع عطف الإنشاء على الخبر في التحرير والتنوير

الموضع الأول: قوله تعالى: { **وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ**}[1].

قال الطاهر بن عاشور: " وجملة: { **وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ**} معطوفةٌ على { **وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ**}، والخطاب للرسول عليه السَّلام بمناسبة أنَّه ممَّن شمله قوله: { **وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ**}، وهو عطف إنشاءٍ على خبرٍ، ولا ضيْر فيه عند مَنْ تحقَّق أساليب العرب ورأى في كلامهم كثرة عطف الخبر على الإنشاء وعكسه". أهـ[2].

الدراسة:

في عطف قوله: { **وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ**} ثلاثة أقوال:

أولها: أنَّه معطوفٌ على قوله: { **وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ**} عطف القصة على القصة أي عطف مضمون كلامٍ على مضمون كلامٍ مثله، والمعنى: الابتلاء حاصلٌ لكم، وكذا البشارة، ولكن لمَنْ صبر منكم، ولا يمنع اختلاف الجملتين –

---

(1) البقرة: ١٥٥.

(2) التحرير والتنوير (٢/٥٦، ٥٧).

حينئذٍ- إنشاءً وخبرًا؛ لأنَّ المعتبر هو التناسب بين القصتين ومضمونهما دون آحادهما، وممَّن جوَّز هذا الوجه الشهاب الخفاجي في حواشيه على أنوار التنزيل، والمحقق الألوسي[1].

ثانيها: أنَّه معطوفٌ على محذوفٍ مناسبٍ للمعطوف في نوعه ودلالته، وتنوعت وجهة نظر أهل العلم في تقدير هذا المحذوف وتعيين موقعه على وجهين:

أحدهما: أنَّه معطوفٌ على فعل أمرٍ مقدرٍ قبل النداء في قوله: { **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ**}[2]، تقديره: قل، وممَّن ذهب إلى هذا الوجه السكَّاكي[3].

والآخر: أنَّه معطوفٌ على فعل أمرٍ مقدرٍ قبل قوله: { **وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ**} يرشد إليه السياق، تقديره: فأنذر الجازعين وبشر الصَّابرين، وممَّن ذهب إلى هذا الوجه العلامة البقاعي والشهاب الخفاجي والمحقق الألوسي، وعلَّل البقاعي سبب حذفه بقوله:" ولمَّا كان السياق مرشدًا إلى أنَّ التقدير: فأنذر من لم يصبر، ولكنَّه طُوي إشارةً إلى إجلال الذين آمنوا عن أن يكون فيهم مَنْ لم يصبر". أهـ[4].

ثالثها: أنَّه معطوفٌ على قوله: { **وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ**} عطف الإنشاء على الخبر، وهو قول الطاهر بن عاشور كما قد علمت.

---

(1) يُنظر: حاشية الشهاب (٢/٢٥٨)، وروح المعاني (١/٤٢١).

(2) البقرة: ١٥٣.

(3) يُنظر: مفتاح العلوم (ص: ٢٦٠)، وعروس الأفراح (١/٥٢٣).

(4) نظم الدرر (٢/٢٥٦)، ويُنظر: حاشية الشهاب (٢/٢٥٨)، وروح المعاني (١/٤٢١).

قلتُ: وما ذهب إليه الطاهر – عليه الرحمة– أعلى وأوجه وأنسب بالمقام وأليق بالسياق، وبيان ذلك: أنَّ الخبر المؤكَّد في قوله: { **وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ**} يحمل في طيَّاته الأمر بالصبر على هذا البلاء الواقع لا محالة، وقوله: { **وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ**} أمرٌ لرسول الله صلى الله عليه وسلم بتبشير الذين أطاعوا الله وامتثلوا أمره وقابلوا البلاء بالصبر، ولا يخفى أنَّ أمر الرسول بتبشيرهم يحمل في طيَّاته خبرًا يتضمن المدح لهم والثناء عليهم، وكون الواو عاطفةً لإفادة الجمع بين وقوع البشارة، وبين تحقيقهم للصبر المأمور به ضمنًا في قوله: {**وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ**}.

فإن قلتَ: لِمَ كانت المغايرة إذن بين الجملتين إنشاءً وخبرًا؟ وهلَّا جاءت البشارة في صورة الخبر، كما في الآية السابقة: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ}؟

قلتُ: لبيان ما بين الصبرين من بعد المنزلة وتفاوت المكانة، فالصبر في قوله: { **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ** } صبرٌ عن الكسل وعلى العمل، فكانت عاقبة صاحبه معية الله { **إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ**}، والصبر في قوله: { **وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ**} صبرٌ على مصائب الدنيا ونوائبها وشدائدها، فكانت عاقبة صاحبه البشارة بالخير في الدنيا والسَّلامة من عقوبة الآخرة { **وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ**}[1]، ولمَّا كان الصابر عن الكسل وعلى العمل أعلى وأرقى وأسمى؛ إذ صبره عن المعصية وإقباله على الطاعة اختيارًا يدلُّ على رسوخ

([1]) أفدتُ هذا الفرق بين الصبرين من عبارة الحرالي التي نقلها العلامة البقاعي في نظم الدرر (٢/٢٥٦، ٢٥٧)، والأستاذ الدكتور محمود توفيق سعد في مسالك العطف بين الإنشاء والخبر ص: ٢٠.

إيمانه، وقوة يقينه، ناسب أن تُساق إليه العاقبة – وهي معية الله له– بالخبر المؤكَّد الدال على ثبوتها ورسوخها جزاءً له من جنس عمله.

أمَّا الصبر على مصائب الدنيا وشدائدها فيتفاوت الناس فيه، فمنهم من يصبر عند الصدمة الأولى، ومنهم من يجزع عند الصدمة الأولى ثم يصبر، ومنهم من لا يصبر أبدًا، بل لو خُيِّر أحدٌ بين البلاء والعافية لاختار العافية ورفض البلاء، مع أنَّ البلاء واقعٌ لا محالة، وإن رفضه الناس وتفاوتوا في مقابلته؛ لذا عبَّرت الآية الشريفة عن وقوعه بالخبر المؤكَّد{ **وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ**}، وعبَّرت عن عاقبة الصابر على البلاء بالأمر{ **وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ**} إشارةً إلى ما يُعانيه صاحب البلاء من التردد بين رفضه بحكم بشريته، وبين الرضا به والصبر عليه بحكم إيمانه، فإذا حاول أن يرفضه أو يعترض عليه جاءه قوله: { **وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ**} الدال على أنَّ هذا البلاء من الله، وأنَّه واقعٌ لا محالة، فليس أمامه– حينئذٍ– إلا الصبر، وإذا صبر كانت عاقبته بشارة الرسول صلى الله عليه وسلم له بالخير في الدنيا والسَّلامة في الآخرة، ولا يخفى – حينئذٍ– أنَّ المغايرة بين الجملتين خبرًا وإنشاءً يشير إلى تفاوت الناس في مواجهة ابتلاءات الدنيا كما سبق بيانه، كما يشير إلى ذلك التنازع الذي يعتري نفس الصابر على تلك الابتلاءات، فكانت عاقبته أدنى من عاقبة الصابر عن الكسل وعلى العمل؛ ولهذا كلِّه اختلفت العاقبتان وتفاوت التعبير عنهما؛ للدلالة على البون الشاسع والفرق الواضح بين مَنْ كان الله معه وبين مَنْ قيل لنبيه بشِّره بصبره على البلاء، فتدبر، والله أعلم.

****

الموضع الثاني: قوله تعالى: { **إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (١١١) التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**}[1].

قال الطاهر بن عاشور:" وجملة: { **وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**} عطف على جملة { **إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**} عطف إنشاءٍ على خبرٍ، وممَّا حسَّنه أنَّ المقصود من الخبر المعطوف عليه العمل به فأشبه الأمر، والمقصود من الأمر بتبشيرهم إبلاغهم، فكان كلتا الجملتين مرادًا منها معنيان خبري وإنشائي". أهـ[2].

الدراسة:

ذهب العلامة البقاعي إلى أنَّ قوله:{ **وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**} معطوفٌ على محذوفٍ أرشد إليه السياق، تقديره: فأنذر مَنْ تخلَّى عن الصفات المذكورة بكلِّ ما يسوؤه بعد سجنه في دار الشقاوة فإنَّه كافرٌ وبشرهم، أي هؤلاء الموصوفين بالصفات المذكورة، هكذا كان الأصل الإضمار، ولكنَّه أظهر ختامًا بما به بدأ وتعليقًا بالوصف وتعميمًا فقال: { **وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**} أي المتخلِّقين بها بكلِّ ما يسرهم بعد تخصيصهم بدار السعادة[3].

---

(1) التوبة: ١١١، ١١٢.

(2) التحرير والتنوير (٤٣/١١).

(3) يُنظر: نظم الدرر (٢٩/٩).

وذهب الطاهر بن عاشور – كما قد علمت – إلى أنَّ القول الكريم معطوفٌ على قوله: { **إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**}، وهو من عطف الإنشاء على الخبر، وعلَّل ذلك بأنَّ المقصود من الخبر المعطوف عليه، وهو قوله: { **إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**} العمل به، فأشبه المقصود من الأمر في قوله: { **وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**}؛ إذ المراد منه إبلاغهم بالتبشير.

قلتُ: وما ذهب إليه الطاهر – عليه الرحمة– أعلى وأوجه وأنسب بالمقام وأليق بالسياق، وبيان ذلك: أنَّ المراد من المؤمنين في قوله: { **وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**} هم هم المعهودون في قوله: { **إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**} على أنَّ كلتا الجملتين مرادٌ منه معنيان خبري وإنشائي، ففي قوله: { **إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**} خبرٌ يتضمن الثناء عليهم ومدحهم، وفي ذلك أعظم بشارةٍ لهم، كما أنَّ هذا الخبر يحمل في طيَّاته الأمر لغيرهم أن يكونوا مثلهم، وأن يسلكوا سبيلهم حتى يبلغوا شأنهم، وفي قوله: { **وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**} أمرٌ لرسول الله صلى الله عليه وسلم بتبشيرهم لاتصافهم بتلك الصفات العالية، ولا يخفى أنَّ أمر الرسول بتبشيرهم يحمل في طيَّاته خبرًا يتضمن مدحًا لهم وثناءً عليهم، وكون الواو عاطفةً لإفادة الجمع بين الجملتين، فتحصل للمبشَّرين المزية التامة الجامعة بين بشارة الله لهم، وبين أمر رسوله صلى الله عليه وسلم أن يبشرهم.

فإن قلتَ: لِمَ غاير بين البشارتين فكانت الأولى من الله، والثانية من رسوله؟ ولِمَ كانت الأولى خبرًا لفظًا، والثانية إنشاءً لفظًا؟

قلتُ: لبيان الفرق الواضح والبون الشاسع بين المؤمن الذي تخلق بجميع الصفات المذكورة لكنَّه لم يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله، وبين المؤمن الذي جمع بين جميع الصفات المذكورة وبين الجهاد في سبيل الله بنفسه

ومالـه، وغنـيٌّ عـن البيـان أنَّ جهـاده فـي سـبيل الله بنفسـه ومالـه دليـلٌ علـى رسوخ إيمانه وتمكنه من قلبه، ولا شكَّ أنَّ من كان هذا حاله كان أعلى وأرقى وأسمى من غيره، فكانت البشارة لـه من الله العلي الأعلى مُعبَّرًا عنها بالخبر الثابت المؤكَّد الدال على رسوخها، فكان جزاؤه من جنس عمله، ولا يخفى أنَّ فـي هذه المغايرة أعظم ترغيبٍ فـي الجهاد وحثٍّ عليه، وهو المقصـود من سياق الآيات الشريفة[1]، والله أعلم.

****

الموضع الثالث: قوله تعالى: { **قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**}[2].

قال الطاهر بن عاشور: " وجملة { **وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**} عطفٌ على جملة { **لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ**}؛ وذلك أنَّه هدَّده بعقوبةٍ آجلةٍ إن لم يقلع عن كفره بآلهتهم، وبعقوبةٍ عاجلةٍ وهي طرده من معاشرته وقطع مكالمته". أهـ[3].

---

(1) أفدتُ مضمون هذا الكلام ممَّا فهمه شيخنا الأستاذ الدكتور محمود توفيق سعد من العبارة التي سطرها قلم العلامة البقاعي، وذلك حيث يقول: " وفي ختم الآيتين بالبشارة تارةً من الخالق وتارةً من أكمل الخلائق أعظم مزية للمؤمنين، وفي جعل الأولى من الله أعظم ترغيب في الجهاد وأعلى حث على خوض غمرات الجلاد، وفي ابتداء الآيتين بالوصف المشعر بالرسوخ في الإيمان الذي هو الوصف المتمم للعشر وختمهما بمثله إشارةٌ إلى أنَّ هذه مائدة لا يجلس عليها طفيلي، وأنَّ مَنْ عدا الراسخين في درجة الإهمال لا كلام معهم ولا التفات بوجهٍ إليهم".أهـ نظم الدرر (٢٩/٩)، ويُنظر: مسالك العطف بين الإنشاء والخبر ص: ٢٣.

(2) مريم: ٤٦.

(3) التحرير والتنوير (١٢٠/١٦).

الدراسة:

يرى جمهور المفسرين والبلاغيين أنَّ قوله: { **وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**} معطوفٌ على محذوفٍ مقدَّرٍ يدل عليه قوله: { **لَأَرْجُمَنَّكَ**}، والتقدير فاحذرني واهجرني، وذلك فرارًا من عطف الإنشاء على الخبر(١).

ويرى الدكتور محمود توفيق سعد – حفظه الله – أنَّه معطوفٌ على الاستفهام الإنكاري التوبيخي في قوله { **أَرَاغِبٌ**}، فهما مقولان لأبي إبراهيم قال: { **أَرَاغِبٌ**}، وقال: { **اهْجُرْنِي مَلِيًّا**}، وهو من عطف الإنشاء على الإنشاء(٢).

أمَّا الطاهر بن عاشور فرأى – كما علمت– أنَّه معطوفٌ على قوله: { **لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ**}، وذلك أنَّه هدَّده بعقوبةٍ آجلةٍ إن لم يقلع عن كفره بآلهتهم، وبعقوبةٍ عاجلةٍ وهي طرده من معاشرته وقطع مكالمته، وهو – كما لا يخفى– من عطف الإنشاء على الخبر.

قلتُ: وما ارتآه الطاهر بن عاشور – من وجهة نظري– أعلى وأوفق بالمقام وأليق بالسياق، وبيان ذلك: أنَّ الواو جمعت بين العقوبتين الصادرتين من أبي إبراهيم له، وهما الرجم والطرد إن لم يقلع عن الكفر بآلهتهم وعيبها، والمغايرة في التعبير عنهما حيث عبَّر عن الأولى (الرجم) بالخبر، وعن الثانية (الطرد) بالأمر؛ لمناسبة المقام وموافقة السياق، فلك أن تتصور أبًا يوقن بآلهةٍ ويعتقد نفعها وضرها، وإذا بابنه يكفر بتلك الآلهة ويعيبها، فلا

---

(١) يُنظر: الكشاف (٢١/٣)، وأنوار التنزيل (١٢/٤)، والإيضاح في علوم البلاغة (١٣١/٣)، وعروس الأفراح (٥٢٣/١)، وإرشاد العقل السليم (٢٦٨/٥)، وحاشية الشهاب (١٦٢/٦)، وروح المعاني (٤١٦/٨).

(٢) يُنظر: مسالك العطف بين الإنشاء والخبر ص: ٣٨.

شك أنَّ إيمانه واعتقاده سيدفعه – لا محالة – إلى الانتقام ممَّن يعيب آلهته، وتهديده بأقصى عقوبةٍ وأقساها – وهي الرجم بالحجارة حتى الموت– مع تأكيد هذا التهديد وتقويته، والمناسب لهذا الحال أن يعبر عن هذه العقوبة بالخبر المؤكَّد، ومن ثمَّ قال: {**لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ**} مفتتحًا تهديده باللام الموطئة للقسم تأكيدًا لكونه راجمه إن لم ينته عن كفره بآلهتهم، كما أنَّ عاطفته الأبوية – باعتباره أبًا يخاطب ابنه وإن خالفه في المعتقد وعاب آلهته– ستدفعه – لا محالة– إلى اختيار عقوبةٍ أدنى لا ينال ابنَه فيها كبيرُ أذى؛ لذا أمره بالبعد عنه وطرده بقوله: { **اهْجُرْنِي مَلِيًّا**}؛ حتى لا يُضطر إلى إنزال العقوبة الأولى به، وحتى لا يُحرج أمام قومه الذين أسندوا إليه عقوبة ابنه إمَّا لأنَّه كان من عادتهم أنَّ الوالد يتحكم في عقوبة ابنه، وإمَّا لأنَّه كان حاكمًا وكبيرًا في قومه، وكون الواو – حينئذٍ– عاطفةً؛ لإفادة جمع أبي إبراهيم بين العقوبتين في قوله الذي قصد به تهديد ابنه، والمغايرة في التعبير عنهما بكون إحداهما خبرًا، والأخرى إنشاءً يشير إلى ذلك التنازع الذي أصاب أبا إبراهيم، ودفعه إلى هذا التغاير بين دفاعه عن آلهته، وبين عاطفته الأبوية تجاه ولده، وهذا هو سر عطف الإنشاء على الخبر في الآية الشريفة، والله أعلم.

****

الموضع الرابع: قوله تعالى { **قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا (٢١) وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا (٢٢) وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا (٢٣) وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا**}[1].

قال الطاهر بن عاشور:" { **وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا**} يجوز أن تكون هذه الجملة تتمة كلام نوحٍ متصلة بحكاية كلامه السابق، فتكون الواو عاطفة جزء جملة مقولة لفعل { قال} على جزئها الذي قبلها عطف المفاعيل بعضها على بعض، كما تقول: قال امرؤ القيس قفا نبك، ختم نوحٌ شكواه إلى الله بالدعاء على الضالين المتحدث عنهم بأن يزيدهم الله ضلالًا، ولا يريبك عطف الإنشاء على الخبر؛ لأنَّ منع عطف الإنشاء على الخبر على الإطلاق غير وجيهٍ، والقرآن طافحٌ به. ويجوز أن تكون جملة { **وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا**} غير متصلة بحكاية كلامه في قوله: {**قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي**} بل هو حكاية كلام آخر له صدر في موقف آخر، فتكون الواو عاطفة جملة مقولة قول على جملة مقولة قول آخر، أي نائبة عن فعل قال كما تقول: قال امرؤ القيس: قفا نبك، وألا عم صباحًا أيُّها الطلل البالي، وقد نحا هذا المعنى مَنْ يأبون عطف الإنشاء على الخبر". أهـ[2].

الدراسة:

اتفق المفسرون على أنَّ الواو في قوله: { **وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا**} عاطفة، وتعددت آراؤهم في المعطوف عليه إلى ما يلي:

([1]) نوح: ٢١ – ٢٤.

([2]) التحرير والتنوير (٢١٠/٢٩).

الوجـه الأول: أنَّهـا عطـفٌ علـى قولـه: { **رَبِّ إِنَّهُـمْ عَصَـوْنِي**}، والـواو مـن الحكاية لا من المحكي، فتكون الجملة الكريمة:{ **وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا**} مقولًا ثانيًا لنوحٍ عليه السَّلام أي: قال نوحٌ عليه السَّلام هذين القولين: قال: { **رَبِّ إِنَّهُـمْ عَصَـوْنِي**}، وقـال:{ **لَا تَـزِدِ الظَّـالِمِينَ إِلَّا ضَـلَالًا**}، إلا أنَّ الـواو – حينئذٍ– من كلام الله تعالى لا من كلام نوحٍ، فهو عليه السَّلام قال كلَّ واحدٍ من القولين من غير أن يعطف أحدهما علي الآخر، فحكى الله سبحانه أحد قوليه بتصديره بلفظ (قال)، وحكى قوله الآخر بعطفه على قوله الأول بالواو النائبة عن لفظ (قال).

فإن قلتَ: لِمَ كانت الواو من الحكاية – يعني من كلام الله تعالي– لا من المحكي – يعني من كلام نوح–؟ قلتُ: كونها من المحكي يستلزم عطف الإنشاء علي الخبر، وهو ممنوعٌ عند الجمهور –كما قد علمت– لاشتراطهم التناسب في الجمل المتعاطفة إنشاءً وخبرًا، وممن ذهب إلى هذا الوجه: العلامة الزمخشري في كشافه، والقاضي البيضاوي في أنواره، والإمام الرازي في تفسيره، وشيخ الإسلام أبو السعود، والشيخ زادة في حواشيه على أنوار التنزيل[1].

الوجـه الثـاني: أنَّهـا عطـفٌ علـى قولـه: { **رَبِّ إِنَّهُـمْ عَصَـوْنِي**}، والـواو من المحكي لا من الحكاية، فتكون الواو – حينئذٍ– من كلام نوحٍ لا من كلام الله تعالى، فهو عليه السَّلام قال كلَّ واحدٍ من القولين عاطفًا أحدهما علي

(1) يُنظر: الكشاف (٦١٩/٤، ٦٢٠)، وأنوار التنزيل (٢٥٠/٥)، ومفاتيح الغيب (١٢٨/٣٠)، وإرشاد العقل السليم (٤٠/٩، ٤١)، وحاشية الشيخ زادة (٣٥٠/٩).

الآخر، ولا يخفى أنَّ هذا الوجه من عطف الإنشاء على الخبر، وممن قال به الطاهر بن عاشور.

الوجه الثالث: أنَّها عطفٌ على قوله: { **رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي**}، على أنَّ قوله: {**رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي**} ليس المقصود به إخبار علام الغيوب بل الشكاية والإعلام بعجزه ويأسه منهم، فهو طلبٌ للنصرة عليهم، كما في قوله: { **رَبِّ انصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونِ**}[1]، ولو لم يقصد هذا تكرر مع ما مرَّ[2]، فحينئذٍ يكون كنايةً عن قوله: اخذلهم وانصرني وأظهر دينك ونحوه، فهو من عطف الإنشاء على الإنشاء، ويشهد له أنّ الله سمَّى مثله دعاءً حيث قال: { **فَدَعَا رَبَّهُ أَنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ مُجْرِمُونَ**}[3]، وممن استظهر هذا الوجه الشهاب الخفاجي في حواشيه على أنوار التنزيل[4].

الوجه الرابع: أنَّها عطفٌ على النداء في قوله: { **قَالَ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي**} والواو من المحكي – يعني من كلام نوح عليه السَّلام–، فإذا عطف على {**رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي**} ، وهو منادى والنداء إنشاء، فيكون من عطف الإنشاء

([1]) المؤمنون: ٢٦.

([2]) يعني مع قوله تعالى حكايةً عنه عليه السَّلام: { **قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا (٥) فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا (٦) وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا (٧) ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا (٨) ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا (٩) فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا**} [نوح: ٥ – ١٠].

([3]) الدخان: ٢٢.

([4]) يُنظر: حاشية الشهاب (٢٥٢/٨).

علي الإنشاء، وممن قرَّر هذا الوجه العلامة القونوي في حواشيه على أنوار التنزيل، ورجَّحه المحقق الألوسي[1] .

الوجه الخامس: أنَّ الجملة الكريمة: { **وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا**} معطوفةٌ على محذوفٍ إنشائي تقديره: اخذلهم ولا تزد الظالمين، وإنَّما احتاج الكلام إلى تقدير محذوفٍ لتتناسب جملتي المعطوف والمعطوف عليه إنشاءً، وممن جوَّز هذا الوجه صاحب الكشف، والعلامة القونوي في حواشيه على أنوار التنزيل[2].

الوجه السادس: أنَّها معطوفةٌ على قوله تعالي: { **وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا**}؛ لأنَّها محكية بـ (قَالَ) مضمرة، وهو من عطف الإنشاء على الخبر، وممن ذهب إلى هذا الشيخ أبو حيان – رحمه الله– وهو ممن لا يشترط التناسب بين الجمل المتعاطفة، وذلك حيث يقول عليه الرحمة: " { **وَقَدْ أَضَلُّوا**} أي: الرؤساء المتبوعون، { **كَثِيرًا**} من أتباعهم وعامتهم، وهذا إخبارٌ من نوح عليه السلام عنهم بما جرى على أيديهم من الضلال..... ولمَّا أخبر أنَّهم قد أضلوا كثيرًا، دعا عليهم بالضلال، فقال: { **وَلَا تَزِدِ**} وهي معطوفةٌ على {**وَقَدْ أَضَلُّوا**}؛ إذ تقديره: وقال قد أضلوا كثيرًا، فهي معمولة لقال المضمرة المحكي بها قوله: { **وَقَدْ أَضَلُّوا**}، ولا يشترط التناسب في عطف الجمل، بل قد يعطف جملة الإنشاء على جملة الخبر والعكس، خلافاً لمَنْ يدعي التناسب".أهـ[3].

---

(1) يُنظر: حاشية القونوي (٣٣٤/١٩)، وروح المعاني (٧٨/٢٩).

(2) يُنظر: المصدران السابقان.

([3]) البحر المحيط (٣٣٦/٨).

قلتُ: أمثل هذه الوجوه وأصحُّها – من وجهة نظري–أنَّ الجملة الكريمة معطوفةٌ على قوله: **{رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي}**، والواو من المحكي لا من الحكاية – يعني من كلام نوحٍ لا من كلام الله تعالى حكايةً عنه، وكذلك قوله: **{ وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا}** معطوفٌ على قوله: **{رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي}**، فهو عليه السَّلام قد قال كلَّ واحدٍ من الأقوال الثلاثة عاطفًا بعضها علي بعضٍ بالواو، أي: قال:**{رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي}**، وقال: **{ قَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا}**، وقال: **{ لَا تَزِدِ}**، على أنَّ القولَيْن الأولَيْن إخبارٌ من باب الشكاية بإظهار كفرهم، والإعلام بيأسه من إيمانهم تمهيدًا وتوطئةً للدعاء عليهم بقوله الثالث **{وَلَا تَزِدِ}**، وكون الواو عاطفةً؛ لإفادة جمعه – عليه السَّلام– بين الأقوال الثلاثة، والمغايرة في تعبيره عن الأولَيْن بالخبر، والثالث بالإنشاء؛ إرادة إثبات وتأكيد عصيانهم في أنفسهم، وإضلالهم لغيرهم، أي: إنَّهم لم يكتفوا بالكفر والعصيان، بل صاروا أئمةً متَّبَعِين يُحرِّضون غيرهم على الظلم والطغيان، ولا شكَّ أن من صار إمامًا في الضلالة لا يُرتجى منه – في الأعم الأغلب– إيمانٌ ولا هدى، ومن ثمَّ قدَّم نوحٌ – عليه السَّلام– قبل دعائه عليهم سبب ذلك، وهو كفرهم أولًا وصيرورتهم أئمةً في الكفر والضلال ثانيًا، وعبَّر عن ذلك بالخبر المؤكَّد إعذارًا لنفسه بين يدي ربه، واحتراسًا من توهم جنايته عليهم وظلمه لهم بهذا الدعاء، ولا يخفى أنَّ هذا الوجه – الذي قررتُه آنفًا– يجمع بين ما ارتضاه الطاهر بن عاشور وبين ما رجَّحه الشيخ أبو حيان عليهما الرحمة.

فإن قلتَ: فما حظ الأوجه الأخرى من التحقيق؟

قلتُ: لا تخلو من تكلُّفٍ فضلًا عن مخالفتها لظاهر سياق النظم الجليل، واحتياجها إلى تقدير وتأويلٍ، باستثناء الوجه القاضي بالعطف على النداء في قوله: **{ قَالَ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي}** والواو من المحكي – يعني من كلام نوحٍ

عليه السَّلام–، فيكون من عطف الإنشاء علي الإنشاء، على أنَّ العطف على الجملة الخبرية { **إِنَّهُمْ عَصَوْنِي**} أنسب بالمقام، وأليق بالسياق، كما سبق بيانه، فلا تغفل، والله أعلم.

****

وفي نهاية المطاف: لا أحسب القارئ الكريم – بعد وقوفه على رأي الطاهر بن عاشور وأدلته في المسألة– يختلف معي إذا قلتُ: إنَّ تناول الشيخ ابن عاشور هذه المسألة الدقيقة التي قد تخفى على بعض المتخصصين – فضلًا عن غيرهم – وخوضه غمارها وقد ثبت فيها الرأي، وتجمد الفكر منذ أمدٍ بعيدٍ، غير آبهٍ بما ذهب الجمهور إليه، وغير مسلِّمٍ بما اعتمدوا في مذهبهم عليه، مُدلِّلًا على صحة رأيه بالأدلة الناصعة الصَّحيحة، والأمثلة الواضحة الصَّريحة يدلُّ دلالةً ظاهرةً على تمتعه بشخصيةٍ علميةٍ بارزةٍ، واطلاعٍ واسعٍ، وفكر ثاقبٍ، كما ينبئ عن رسوخ قدمه، وعلو كعبه، وصحة فهمه، ورجاحة عقله، وغزارة علمه، فرحمه الله رحمةً واسعةً، ونفعنا بعلومه في الدارين.

الخاتمة

(نسأل الله – تعالى– حسنها)

وبعد فهذا ما يسَّره الله لي من جولةٍ علميَّةٍ ودراسةٍ متأنيةٍ لمسألة بلاغية دقيقة عرض لها الشيخ ابن عاشور في تفسيره القيم (التحرير والتنوير) خالف فيها جمهور أهل العلم، مؤيِّدًا رأيه بالدليل، فألفيتُه – طيَّب الله ثراه – صاحب شخصيَّةٍ علميَّةٍ تتمتع بغزارة العلم، ودقة الفهم، برزت في اختياره رأيًا مستقلًا مؤيَّدا بالأدلة الصحيحة الصريحة، فكان بحقٍّ إمامًا كما قال مترجموه، على أنَّه غير معصومٍ؛ فإنَّ الله – عز وجل– قد أبى أن يُلبس ثوب العصمة لأحدٍ بعد نبيه – صلى الله عليه وسلم.

أهمُّ النتائج التي توصلتُ إليها:

وقد توصَّلتُ من خلال معايشتي لمسائل هذا البحث إلى أهمِّ النتائج التالية:

أولًا: أن الغرض الرئيس من استدراكات العلماء بعضهم على بعض هو حراسة العلم، والحرص على نقله على أكمل الوجوه وأصوبها.

ثانيًا: اتَّضح لي من خلال الدراسة سعة اطلاع الشيخ ابن عاشور، وغزارة علمه، ورسوخ قدمه، ودقة نظره النقدي في تفسيره، وتنبيهه على الأقوال المخالفة لقواعد التفسير المعتبرة التي وقع فيها من سبقه، وبيانه للصواب في ذلك.

ثالثًا: اتَّضح لي – كذلك – أنَّ كتاب (التحرير والتنوير) من أهمِّ المؤلفات التي أُلفت في علم التفسير، وأجودها عند المتأخرين، وأنَّه قد حوى بين دفتيه كثيرًا من قواعد التفسير، واشتمل على فرائد وفوائد ربما لا يجدها طالب العلم مجتمعةً في غيره من الكتب.

رابعًا: بروز شخصيَّة الشيخ الطاهر العلميَّة حيث لم يتوقف عمله عند حدَّ النقل لأقوال المفسِّرين، بل رجَّح وصحَّح ونقد وضعَّف، وبيَّن الصحيح والراجح منها، كما برزت عنايته بالأسرار البلاغية وتطبيقها على الآيات القرآنية.

خامسًا: اتضح لي أنَّ الشيخ ابن عاشور قد وُفِّق غاية التوفيق، وأجاد وأصاب – من وجهة نظري– في مخالفته لرأي الجمهور في مسألة العطف بين الإنشاء والخبر في القرآن الكريم، وأنَّ ما انتهى إليه من جواز العطف بينهما يتفق وجزالة النظم القرآني الشريف.

سادسًا: أهمية علم البلاغة وصلته الوثيقة بالتفسير وأثره في الكشف عن دقائقه، وتذوق جمال الإعجاز القرآني.

سابعًا: عطاءات القرآن لا تنقضي، ومعينه لا ينضب، ولكلِّ جيلٍ عطاءاته وفيوضاته.

هذا مجمل ما تيسر لي تسجيله من النتائج.

بعض المقترحات:

أولًا: إعداد دراسة علميَّة تُبرز جهود الطاهر بن عاشور وعنايته بالأسرار البلاغية في تفسيره.

ثانيًا: الاهتمام بالمنهج النقدي عند المفسرين من خلال تفاسيرهم.

ثالثًا: العناية بكتب التفاسير التي عُنيت بالجوانب اللغوية والبلاغية، ودراسة مناهج أصحابها في كيفية تطبيق الدرس البلاغي على آيات القرآن؛ لما لها من أثرٍ بالغٍ في الكشف عن وجوه وأسرار الإعجاز القرآني.

وفي الختام أسأل الله أن يتقبل عملي هذا بقبولٍ حسنٍ، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفعني به في الدنيا والآخرة ، وأن يثقل به ميزان حسناتي وحسنات والديَّ الكريمين، وأن يرحمهما رحمةً واسعةً، إنَّه سميعٌ قريبٌ مجيبٌ، وصلَّى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، والحمد لله في البدء والختام.

دكتور:

ياسر أحمد مرسي محمد سطوحي

مدرس التفسير وعلوم القرآن بكلية أصول الدين بالقاهرة.

أهم المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم .

ثانياً : كتب التفسير:

(١) إرشاد العقل السليم لمحمد بن محمد العمادي أبو السعود ، المتوفى سنة ٩٨٢هـ [طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت].

(٢) إعراب القرآن للإمام أبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي المتوفى: ٣٣٨هـ، [دار الكتب العلمية، بيروت، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة: الأولى سنة ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١ م].

(٣) إعراب القرآن وبيانه للشيخ محيي الدين درويش المتوفى سنة ١٤٠٣هـ، [دار اليمامة – دمشق – بيروت، الطبعة: الرابعة سنة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤م]

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل لأبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي القاضي البيضاوي المتوفى سنة ٦٩١هـ [دار إحياء التراث العربي – بيروت، قدم له : محمد عبد الرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى]

(٥) البحر المحيط للإمام محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة٧٤٥هـ[طبعة دار الكتب العلمية –بيروت ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د/زكريا عبد المجيد النوقي، و د/أحمد النجولي الجمل، وقرظه د/عبد الحي الفرماوي، الطبعة الأولى١٤٢٢ هـ/٢٠٠١ م]

(٦) التَّفْسِير البَسِيْط لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري المتوفى سنة٤٦٨هـ، قامت بتحقيقه لجنة علمية من جامعة الإمام محمد بن سعود في (١٥) رسالة دكتوراه [الناشر: عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ] .

(٧) التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور [طبعة الدار التونسية للنشر سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م]

(٨) حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي علي تفسير البيضاوي للشيخ أحمد بن محمد بن عمر الملقب بشهاب الدين الخفاجي المتوفي سنة ١٠٦٩هـ [دار صادر . بيروت]

(٩) حاشية الشيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي لمحمد بن مصلح الدين مصطفى القوجي الحنفي المتوفى سنة ٩٥١هـ. [طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، ضبطه وصححه وخرَّج آياته محمد عبد القادر شاهين].

(١٠) حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي لعصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي المتوفى سنة ١١٩٥هـ. [طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، ضبطه وصححه وخرَّج آياته عبد الله محمود محمد عمر].

(١١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للإمام أبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي المتوفى سنة١٢٧٠هـ[طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت].

(١٢) العَذْب النَّمِير مِنْ مَجَالِسِ الشَّنْقِيطِيّ فِي التَّفْسِيرِ للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي المتوفى: ١٣٩٣هـ، [دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، تحقيق: خالد بن عثمان

السبت، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٦م].

(١٣) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي المتوفى: ٧٤٣ هـ، [الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م].

(١٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفى ٥٣٨هـ [مكتبة العبيكان ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د/فتحي عبد الرحمن حجازي ، الطبعة الأولي ١٤١٨ هـ /١٩٩٨م].

(١٥) اللباب في علوم الكتاب للإمام أبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي المتوفى بعد سنة٨٨٠هـ[طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ/١٩٩٨ م].

(١٦) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للإمام أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المتوفى سنة ٥٤٦هـ [طبعة دار الكتب العلمية –بيروت، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م].

(١٧) مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي المتوفى سنة٦٠٦هـ [طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠ م الطبعة : الأولى]

(١٨) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للإمام البقاعي أبي الحسن إبراهيم بن عمر المتوفى سنة ٨٨٥ هـ، طبع في دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة.

ثالثًا: كتب البلاغة:

(١) الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني المتوفى سنة ٧٣٩هـ [طبعة مؤسسة المختار، القاهرة، تحقيق: د/عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م].

(٢) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم للإمام إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي المتوفى: ٩٤٣ هـ، تحقيق وتعليق: د/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان].

(٣) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة للأستاذ عبد المتعال الصعيدي المتوفى سنة ١٣٨٣هـ/ ١٩٩٦م [طبعة مكتبة الآداب، القاهرة ت مصر، الطبعة: الأولى لسنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م].

(٤) البلاغة العالية – علم المعاني للأستاذ عبد المتعال الصعيدي المتوفى سنة ١٣٨٣هـ/ ١٩٩٦م [طبعة مكتبة الآداب، القاهرة ت مصر، الطبعة: الأولى لسنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م].

(٥) البلاغة فنونها وأفنانها للدكتور فضل حسن عباس، [دار الفرقان – الأردن، الطبعة الرابعة سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م].

(٦) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني للإمام محمد بن عرفة الدسوقي، تحقيق: د/عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت].

(٧) دلالات التراكيب دراسة بلاغية للدكتور محمد محمد أبو موسى، [مكتبة وهبة – القاهرة – مصر، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م].

(٨) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز للإمام يحيى بن حمزة بن علي العلوي اليمني، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م].

(٩) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للإمام أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبي حامد، بهاء الدين السبكي المتوفى: ٧٧٣ هـ، تحقيق: د/عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى سنة ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م].

(١٠) مختصر المعاني للإمام سعد الدين التفتازاني مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الشافعي المتوفى سنة ٧٩١هـ، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية – بورسعيد – مصر، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م].

(١١) مسالك العطف بين الإنشاء والخبر للدكتور محمود توفيق سعد [مطبعة الأمانة – مصر، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م].

(١٢) مفتاح العلوم للإمام يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبي يعقوب المتوفى: ٦٢٦هـ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م].

(١٣) موجز البلاغة للشيخ محمد الطاهر بن عاشور [طبعة الدار التونسية، الطبعة الأولى].

رابعًا: كتب النحو

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل للإمام محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة٧٤٥هـ، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى].

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك للإمام أبي العرفان محمد بن علي الصبَّان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، [دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى سنة ١٤١٧ هـ /١٩٩٧م].

(٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للإمام عبد القادر بن عمر البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، [طبع للمرة الرابعة سنة ١٤١٨ هـ/١١٩٧م في مطبعة المدني بالقاهرة].

(٤) رصف المباني في شروح المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة ٧٠٢هـ، تحقيق أحمد محمد الخراط، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق].

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) [طبعة دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م].

(٦) شرح تسهيل الفوائد للإمام محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد،

د/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م].

(٧) الكتاب لسيبويه أبي بِشر عمرو بن عثمان المتوفى سنة ١٨٠ هـ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، طبع للمرة الثانية ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨م في مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري المتوفى سنة ٧٦١هـ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مدينة نصر – القاهرة].

(٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: د/عبد الحميد هنداوي [طبعة المكتبة التوفيقية – مصر].

خامسًا: كتب اللغة والمعاجم ودواوين الشعر وأخرى:

(١) تاج العروس من جواهر القاموس للسيد أبي الفيض محمد مرتضى الزبيدي المتوفى سنة ١٢٠٥هـ [سلسلة أصدرتها وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م].

(٢) ديوان امرِئ القيس لامْرُئ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (المتوفى: ٥٤٥ م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي [دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م].

(٣) لسان العرب للإمام العلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري المتوفى سنة ٧١١هـ [طبعة دار الكتب العلمية بيروت، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م].

(٤) مقامات بديع الزمان الهمذاني للإمام أبي الفضل أحمد بن الحسين بن يحيى بديع الزمان الهمذاني (المتوفى: ٣٩٨هـ)، [تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الأزهرية عام النشر: ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م].

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــــــــــــوع
١	المقدمة
٢	محتويات البحث
٣	التمهيد
٤	المبحث الأول: عطف الخبر على الإنشاء وعكسه بين الجمهور والطاهر ابن عاشور
٥	المطلب الأول: رأي الجمهور وأدلته.
٦	المطلب الثاني: رأي الطاهر بن عاشور وأدلته.
٧	المطلب الثالث: الرأي المختار في المسألة.
٨	المطلب الرابع: القائلون بجواز العطف بين الخبر والإنشاء قديمًا وحديثًا.
٩	المبحث الثاني: من مواضع عطف الخبر على الإنشاء وعكسه في التحرير والتنوير (دراسة تطبيقية)
١٠	المطلب الأول: من مواضع عطف الخبر على الإنشاء في التحرير والتنوير
١١	الموضع الأول: قوله تعالى: { وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوهُ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ}
١٢	الموضع الثاني: قوله تعالى: { وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ (١٢) لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ (١٣) وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ}
١٣	الموضع الثالث: قوله تعالى: {فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ}
١٤	الموضع الرابع: قوله تعالى:{ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (١٦) وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى}
١٥	المطلب الثاني: من مواضع عطف الإنشاء على الخبر في التحرير والتنوير

١٦	**الموضع الأول:** قوله تعالى: { **وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ**}
١٧	**الموضع الثاني:** قوله تعالى: { **إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (١١١) التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**}
١٨	**الموضع الثالث:** قوله تعالى: { **قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**}
١٩	**الموضع الرابع:** قوله تعالى { **قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا (٢١) وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا (٢٢) وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا (٢٣) وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا**}
٢٠	**الخاتمة (نسأل الله – تعالى– حسنها)**
٢١	**أهم المصادر والمراجع**
٢٢	**فهرس الموضوعات**

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم